

اضطراب الشيخ ربيع في توثيق ابن الغاز

يسفر عن حقيقة حملته على أهل السنة

الشرفاء بدماج

(الحلقة الأولى)

كتبه

أبو حماد يوسف بن العبد بن صالح العنابي (الجزائري)

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن من أجل أخلاق المؤمنين العظيمة التي وصفهم الله تعالى به في كتابه، ونبهه صلى الله عليه وسلم في بيانه:

التعاون على البر والتقوى، قال تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ) [المائدة: 2].

وجعلهم كالبنیان يشد بعضهم بعضا، فعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» متفق عليه.

وكالجسد الواحد؛ فعن النعمان بن بشير قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» أخرجه مسلم.

وأوجب على المؤمن أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، من موافقة الحق واتباعه، والبعد عن الباطل واجتنابه، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» متفق عليه.

وحدث نبينا صلى الله عليه وسلم المؤمن على النصيح لأخيه لأجل الوصول إلى ذلك، فعن تميم الداربي رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» الحديث أخرجه مسلم.

وَعَنْ جَرِيرٍ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ
وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

و لإقامة الحق أمر الله تعالى بلزوم العدلِ العالمين ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا
قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 152].
ومع الأعداء والمخالفين ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا
يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا
تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8].

والنفس والأقربين ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ
أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: 135].
والقيام بالقسط من أعظم الأمور وأدل على دين القائم به، وورعه، ومقامه في
الإسلام؛ فيتعين على من نصح نفسه وأراد نجاتها أن يهتم له غاية الاهتمام، وأن يجعله
نُصْب عينيه، ومحل إرادته، وأن يزيل عن نفسه كل مانع وعائق يعوقه عن إرادة القسط أو
العمل به.

وأعظم عائق لذلك اتباع الهوى، ولهذا نبه تعالى على إزالة هذا المانع بقوله في آية
النساء: (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا) أي: فلا تتبعوا شهوات أنفسكم المعارضة للحق،
فإنكم إن اتبعتموها عدلتم عن الصواب، ولم توفقوا للعدل، فإن الهوى :
- إما أن يعمي بصيرة صاحبه حتى يرى الحق باطلا والباطل حقا.
- وإما أن يعرف الحق ويتركه لأجل هواه.

فمن سلم من هوى نفسه وفق للحق وهدى إلى الصراط المستقيم.
ولما بيّن أن الواجب القيام بالقسط، نهى عن ما يضاد ذلك، وهو: لِيُ اللسان عن الحق
في الشهادات وغيرها، وتحريف النطق عن الصواب المقصود من كل وجه، أو من بعض
الوجوه، ويدخل في ذلك تحريف الشهادة وعدم تكميلها، أو تأويل الشاهد على أمر آخر،
فإن هذا من الليّ؛ لأنه الانحراف عن الحق.
(أَوْ تُعْرِضُوا) أي: تتركوا القسط المنوط بكم، كترك الشاهد لشهادته، وترك الحاكم
لحكمه الذي يجب عليه القيام به.

(فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) أي: محيط بما فعلتم، يعلم أعمالكم خفيها وجليها، وفي هذا تهديد شديد للذي يلوي أو يعرض، ومن باب أولى وأحرى الذي يحكم بالباطل أو يشهد بالزور؛ لأنه أعظم جرماً؛ لأن الأولين تركوا الحق، وهذا ترك الحق وقام بالباطل.⁽¹⁾

وكل من أثر الدنيا من أهل العلم واستحبها؛ فلا بد أن يقول على الله غير الحق، في فتواه وحكمه في خبره وإلزامه، لأن أحكام الرب سبحانه كثيراً ما تأتي على خلاف أغراض الناس، ولا سيما أهل الرياسة والذين يتبعون الشبهات، فإنهم لا تتم لهم أغراضهم إلا بمخالفة الحق ودفعه كثيراً، فإذا كان العالم والحاكم محبين للرياسة متبعين للشهوات لم يتم لهما ذلك إلا بدفع ما يضاده من الحق، ولا سيما إذا قامت له شبهة، فتتفق الشبهة والشهوة، ويثور الهوى فيخفي الصواب وينطمس وجه الحق.⁽²⁾

وهذا من أعظم أسباب وقوع التناقض والاختلاف في أقواله، مصداقاً لقوله تعالى: (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) [النساء: 82].

وهذا مصير كل قول أو عمل يخالف ذلكم الأصل العظيم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (42 / 29): (التناقض واقع من كل عالم غير النبيين). اهـ

وقد كان فيما وقع فيه الشيخ ربيع - وفقه الله - في الآونة الأخيرة من التناقضات والاضطرابات في أقواله وأفعاله - بسبب ميله إلى أصحاب الحزبية الجديدة وركونه إليهم، وبُعد في هذه الفتنة عن إقامة العدل في أقواله وأعماله - موعظةً وأي موعظة، للسني المتبع الذي لا يعظم الأشخاص إلا بقدر تعظيمهم للحق، ولا يقدم على الحق الذي علمه قول غير المعصوم مهما علا كعبه وقدره وعلمه.

ومن أمثلة ذلك:

(1) انظر: تفسير العلامة السعدي - رحمه الله - لسورة النساء، الآية: 135.

(2) انظر: «الفوائد» للإمام ابن القيم - رحمه الله - (ص 100).

1 - مواقف من كتاب الإبانة:

فأولها: خرج اسمه تحت عنوان الكتاب مراجعاً مروجاً له!! ثم: لم أقرأه! لا أذكر! ثم: قرأته!.. ثم: لو يُوقَّف الكتاب حتى أقرأه!.. ثم: راجعته مرة أخرى وعليه ملاحظات!.. ثم بعد أن ضل من ضل بسبب هذه التناقضات وغير ذلك من الأسباب، وأصبح كتاب الإبانة مرجع المميعين، وقرة عيون الحزبيين: أخطأ الإمام في موافقته لأصول الحلبي!.

ومع موافقته لتلك الأصول الظاهرة الجليلة، تخلف مقتضاها من الحكم، ولم تخرج الردود ولم يظهر (الذب!) عن الأصول السلفية، وحرب هذه الأصول الخلفية!

2 - تناقضه واضطرابه في مواقف من أهل السنة بدماج وشيخها الناصح الأمين:

فمرة: أنزلوه من على الكرسي! ومرة: مسك الدعوة السلفية من حديد ولا يصلح لها إلا هو وأمثاله!.. ومرة: من أفاضل العلماء!.. ثم: حدادي!.. ثم: من أقوى السلفيين!.. و: نسأل الله أن يثبت على السنة! و: مناصرة قوية في الحرب ضد الحوثيين، والثناءات العطرة! ثم: حربكم مع الرافضة عقوبة من الله! و: صاحب غلو! و: من طلبة العلم!

3 - ما هو ظاهر لمن تابع وأنصف: بحثه عن سبيل يكون به الدخول لشن الحرب على أهل السنة الشرفاء بمعقل السلفية بدماج؛ فكان الاختيار - فيما ظهر الآن - أن يكون ذلك تحت ستار تهمتهم بالطعن في الصحابة الأبرار - رضوان الله عليهم - ولعله يأتي بعده: إخراج تلفيقات أصحاب الحزب العدني في هذا الباب على شيخنا الناصح الأمين، كما يشير إليه التعميم الذي أضافه الشيخ ربيع في عنوان مقاله الجديد: (الذب عن الخليفة الراشد عثمان وعن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم على الدوام).

وتمهيدا لذلك: تكون البداية بالصاق تهمة الطعن في الخليفة عثمان - رضي الله عنه -، والله المستعان.

وهو يعلم بأن أهل السنة بمعقل السلفية بدماج من أعظم حملة لواء الدفاع عن صحابة النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الوقت بالسيف والسنان والقلم والبيان؛ وأنهم قدموا أنفسهم رخيصة نصره لهم ولدين الله تعالى.⁽³⁾

(3) وأحمد الله - تعالى - أن من عليّ بالمشاركة في دفع بغي أهل الرفض سبابة صحابة النبي - صلى الله عليه

وسلم - في الحرب السادسة، وأتوسل إلى الله بهذا العمل الذي أحسبه الله سبحانه.

في حين تجد عبد الرحمن بن مرعي العدني الحزبي الذي ينافح عنه الشيخ ربيع -
للأسف!-، يعتبر المجاهدين في (كتاف) ضد الروافض الحوثية الاثني عشرية سبابة
الصحابه، يعتبرهم (روافل و...) كما في صوتية منشورة على شبكة العلوم السلفية.

وفي حين يعلن محمد الريمي -الملقب بـ: الإمام- وغيره من أصحاب "الإبانه"
لتثييط عن جهادهم، ويصرح بأن جمهورهم من المسلمين، وأن في قتالهم استحلالاً لدماء
المسلمين، الأمر الذي سماه الشيخ ربيع نفسه -في جلسة خاصة!- فلسفة من محمد
الريمي! وقد كان الشيخ ربيع عدّ هذا الأمر من جنایات أبي الحسن المصري على الأصول
السلفية، في حين تخلف عدّها كذلك في حق مشايخ "الإبانه"، وبالأخص محمد الإمام
وهو يصرخ بهذا الموقف من سبابة صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من
الكفر البين عند الرافضة الحوثية الاثني عشرية، ولم تخرج تلك الردود، وذلكم (الذب!)
عن الأصول السلفية، وصحابة خير البرية.

ومن منافحة أهل السنة الشرفاء بقلعة السنة بدماج وشيخها عن صحابة النبي -
صلى الله عليه وسلم-: صد عدوان الجابري عبيد على الصحابي الجليل شاعر رسول الله
صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك -رضي الله عنه- الذي رماه بالضال المضل!!! إن
هو مات مهجورا وهذا الحكم متعدد لصاحبيه رضي الله عنهما، في حين تغافل عن ذلك
أقوام؛ فانبرى أهل السنة بدماج للدفاع عن هذا الصحابي الجليل وبينوا زيغه في ذلك وما
تضمنه بهتانه من معارضة عدة أصول بينهاها في رسالة بعنوان (الانتصار للصحابة
الأخيار...) وبينّا إصراره على رميه بالضلال وعدم تراجعه عن ذلك وتلاعبه بالألفاظ
على طريقة أبي الحسن في حمل المجل على الفصل، في ظل سكوت الشيخ ربيع -وفقه
الله- عن بغى الجابري، وليته توقف عند ذلك حتى نعذره بالكفاية، بل تعدى ذلك إلى
الثناء عليه ووصفه بأنه: إمام في السنة! كما نشر ذلك في موقع سحاب.

فأراد الشيخ ربيع -كما سلف- الدخول من هذا الباب، فكان ضحية هذا التحامل
(والحملة) حكم الشيخ ربيع بالنكارة على أثر ابن عمر -رضي الله عنهما- في حكمه على
الآذان الأول للجمعة بأنه: (بدعة)، وتضعيف راويه عن نافع عن: أحد الرواة الثقات
الذي وثقه جمهور أهل الحديث، وعلى ذلك عامة المتأخرين والمعاصرين.

والتشغيب على جملة من القواعد الأصيلة في الجرح والتعديل، وخلخلتها في سبيل
نصرة هذا القول النائي عن الصواب، كما بيّنّا ذلك في (بيان الغلط...).

ولا يعرف- في حد علمي - من سبق الشيخ ربيعاً إلى تضعيفه لهذا الأثر وراوييه الإمام ابن الغاز، من أئمة النقد والجرح والتعديل، وقد طالبناه أن يذكر لنا أحداً سبقه إلى ذلك فعجز!

وقد كان يدور في خلدي كثيراً وأجزم به: أن الشيخ ربيعاً- قبل انحيازه الواضح لأصحاب الحزبية الجديدة- لو كان عرض عليه حال هشام بن الغاز وأقوال أئمة الجرح والتعديل، لما تأخر هنية في توثيقه، أو بالمعنى الأوسع: تعديله وقبول مروياته.

لكن ذلك كما سبق، إذا انتفى المعارض والمانع من الإدراك الصحيح للحق، من الهوى وحب نصرة المذهب وقضاء الغرض..

فشاء الله تعالى أن كان قدّر وقوع ذلك؛ فكان في ذلك فضحاً لحقيقة هذه الحملة، وما وقع فيه حامل رايتها- للأسف! - من التناقض الكبير، وكشفاً للأستار عن حقيقة هذا التحامل المفضوح، وهذه الحملة المدحوضة...

نص توثيق الشيخ ربيع - أصلحه الله - لهشام بن الغاز رحمه الله :

قال الإمام الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (3 / 333 ط مكتبة الفرقان) تحت رقم (2194): (هشام بن الغاز: يستشهد⁽⁴⁾ به عن نافع). اهـ

فقال الشيخ ربيع - وفقه الله لهده - في "تحقيقه" متعباً الإمام الحاكم، ومترجماً لهشام بن الغاز بعيداً عن دواعي الهوى المانعة من إدراك الحق:

(الجرشي: بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة، الدمشقي، نزيل بغداد، ثقة من كبار السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة/ خت 4. التقريب (2 / 320). تنبيه: هو من رجال البخاري تعليقاً انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (7 / 468)، تاريخ ابن معين (2 / 619)، طبقات خليفة (ص 316)، التاريخ الكبير (2 / 4 / 199)، التاريخ الصغير

(4) بين الشيخ ربيع في الحاشية بأنه في نسخة: استشهد به. اهـ قلت: وهي أصوب، إذ أن البخاري ذكر

رواية ابن الغاز تعليقاً، والله أعلم.

(2/ 118)، الجرح والتعديل (2/ 4/ 67)، التاريخ للخطيب (14/ 42)، الثقات لابن حبان (7/ 569)، تهذيب الكمال (1445)، وفي المطبوعة (30/ 258)، ميزان الاعتدال (4/ 304)، تهذيب التهذيب (11/ 55-56)، طبقات الحفاظ (ص84)، خلاصة تهذيب الكمال (ص410)، شذرات الذهب (1/ 236)، الكاشف (3/ 224). اهـ⁽⁵⁾

أقول مستعينا بالله:

في هذا النقل كثير من الفوائد، المجلية لكثير من الأمور، القاضية على كثير مما سطره الشيخ ربيع في مقاله الجديد -وليس فيه للأسف جديد!-؛ فمن ذلك:

1- التوثيق الصريح من الشيخ ربيع -أصلحه الله- للإمام هشام بن الغاز.

2- موافقته في توثيقه لجمهور أئمة الجرح والتعديل.

3- اعتباره القواعد الصحيحة للجمع بين أقوال أئمة الجرح والتعديل، حيث إنه وقف على قول الإمام أحمد، وابن معين، مع غير ذلك من أقوال الأئمة في هشام ابن الغاز؛ فلا بد حينئذ من الجمع بين الأقوال؛ فخلص بعدها إلى توثيق ابن الغاز.

4- اعتماد الشيخ ربيع -أصلحه الله- توثيق الحافظ ابن حجر -رحمه الله- لهشام ابن الغاز في كتابه "تقريب التهذيب"، وذلك في قول الشيخ ربيع فيما سبق نقله من تحقيقه على "المدخل إلى الصحيح": (الجرشي: بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة، الدمشقي، نزيل بغداد، ثقة من كبار السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة/ خت 4 "التقريب" (2/ 320)). اهـ

5- اعتماده توثيق الإمام ابن سعد -رحمه الله-، الذي أباه الآن، وعده غير محسوب من أهل الشأن في الجرح والتعديل! بل أكد هنا اعتباره لتوثيقه بتقديم مرجعه على بقية المراجع، حيث قال الشيخ ربيع بعد أن وثق ابن الغاز: (انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (7/ 468)). اهـ

(5) أوقفني على هذه الفائدة الحاسمة: أخونا الباحث الفاضل حسين الحجوري، وكتب بها إلي عبر البريد:

أخونا الباحث الفاضل أبو حمزة السوري -حفظ الله الجميع وجزاهم الله خيرا-.

6- اعتماده توثيق غيرهم من الأئمة الموثقة أقوالهم في المراجع التي أحال إليها، كالفسوي، ومحمد بن عمار الموصلي، وصدقة بن خالد، وكلامهم في "التهذيبين"، والخزرجي في "خلاصته".

7- وقوفه على توثيق من أخفى الآن- وللأسف!- توثيقهم لهشام بن الغاز، ومن هؤلاء:

- ابن حبان الذي صرح بإتقانه، وابن حبان إذا صرح بإتقان الراوي فإنه يعتبر بقوله غيره من الأئمة بل أرفع من توثيق بعض المعتبرين، كما يأتي تحقيقه من كلام المعلمي والألباني.

- وابن العماد في "شذراته"، حيث وثق ابن الغاز هناك.

8- وقوف الشيخ ربيع على كلام الإمام أحمد في هشام بن الغاز: (صالح الحديث)، كما يفهم واضحا من إحالته- فيما مر- لكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، إذ كلامه منقول هناك أيضا.

9- عدم اعتباره كلام الإمام أحمد ناهضا لدفع توثيق غيره من الأئمة.

10- أن اكتفاه في مقاله الأول (الذب عن الخليفة عثمان رضي الله عنه) بالنقل عن ثلاثة من الموثقين دون غيرهم- وهم أضعاف ذلك!- لم يكن ناتجا عن عدم اطلاع، وإنما كان- للأسف!- كتما منه لأقوال الآخرين، بدليل إحالته إلى مصادر أقوالهم، كما مر.

11- تحامل الشيخ ربيع على أهل السنة الشرفاء بالقلعة السلفية بدماج.

12- أن ما جاء في المقالين اللذين كتبهما الشيخ ربيع، أسفر عن حقيقة هذه الحملة التي يقوم بها الآن تحت ستار الذب عن الخليفة الراشد عثمان ذي النورين رضي الله عنه.

13- تنكره للحق الذي كان يعلمه من أجل قضاء غرضه من أهل السنة بدماج، وإيجاد سبيل إلى ذلك.

وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن سرجس-رضي الله عنه- قال : كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا سافر يتعوذ من وعشاء السفر وكآبة المنقلب، والخور بعد الكور، ودعوة المظلوم..الحديث.

وصح عن حذيفة -رضي الله عنه- أنه قال: (إن الضلالة حق الضلالة أن تنكر ما كنت تعرف، وأن تعرف ما كنت تنكر، وإياك والتلون فإن دين الله تعالى واحد) رواه أبو القاسم البغوي في الجعديات (3117) وابن بطة في الإبانة (25) وغيرهم.

وهذه فوائد كتبتها على عجلة، ولغيري من المنصفين أن يزيدوا تأملا وفوائد غيرها، والله المستعان.

ومع ظهور هذا الاضطراب والتحامل، وحقيقة هذه الحملة، أقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن لصاحب الحق مقالا) أخرجاه في "الصحيحين" من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فعلقت على كلام الشيخ ربيع-وفقه الله- وبَيَّنت ما فيه من تكلف وتحامل وبعد عن الإنصاف.

فأقول مستعينا بالله:

قد كنت كتبت مقالا بعنوان: (بيان الغلط في تضعيف الشيخ ربيع لأثر ابن عمر-رضي الله عنهما-..)، وبَيَّنت له غلطه في مناقشة علمية هادئة، وتأدب واحترام، قاصدا بذلك النصح -لله تعالى- وبيان الحق له ولغيره في هذه المسألة.

وقد تلقى المنصفون مقالتي بالقبول-والحمد لله وحده- وتلقينا التأييد من طلبة العلم في أنحاء كثيرة من المعمورة، وهالهم ما وقع فيه الشيخ ربيع-في مقاله- من تحامل شديد، وبعد عن مسلك أهل الحديث في التعليل ومعاملة ألفاظ الأئمة في الجرح والتعديل دراية وجمعا بينها.

وقد أبنا كل ذلك بأدلة ساطعة جلية، من أقوال أئمة الشأن وتصرفاتهم وتطبيقاتهم.

ثم إنه قد وقع الكثير من المقلدين والمتعصبين للشيخ ربيع-وفقه الله- في الطعن في أهل السنة الشرفاء بالقلعة السلفية بدماج وشيخها الناصح الأمين، تحت ستار الطعن في الصحابة الأخيار، وجراهم على ذلك الشيخ ربيع الذي أظهر بجلاء نفاحه عن المحرشين من أصحاب الحزبية الجديدة، ودفاعه عن بعض جندهم المهزوم، وأظهر مدى تحامله عليهم حتى وصل به الحد إلى تبديع أخينا علي العفري من غير دليل ولا برهان.

مع أن الشيخ ربيعا-وفقه الله- نفسه في مقاله الأول والثاني كثيرا ما يصرح بأن ما في بحثه إنما هو رأي له؛ فتجده يقول: (.. في نظري)، (أما أنا فأعتقد..)...

فكان على الشيخ ربيع أن يرعوي عن تحامله، وأن ينتقاد إلى الحجج والبراهين والنصح الذي أسدي إليه..

ثم فوجئنا بنقيض ذلك! فأخرج مقالا آخر أكد فيه تحامله؛ فكان أن أظهر الله تعالى اضطرابه وتناقضه..

* قال الشيخ ربيع-وفقه الله-: (فقد اطلعتُ على مقال نشر في "شبكة العلوم"، عنوانه

"بيان الغلط في تضعيف الشيخ ربيع لأثر ابن عمر -رضي الله عنهما- " لكتابه يوسف بن العيد بن صالح العنابي الجزائري.

يدافع فيه عن أثر رواه هشام بن الغاز عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما-، وفيه أن أذان عثمان يوم الجمعة بدعة، وفي بعض طرقه بدعة ضلالة، كما يزعم). اهـ.

أقول مستعينا بالله:

قوله -وفقه الله-: **(وفي بعض طرقه بدعة ضلالة، كما يزعم). اهـ.**

مجيء هذا اللفظ في بعض طرق أثر ابن عمر -رضي الله عنه- ليس مجرد (زعم)!! فقد رواه: الإمام وكيع -رحمه الله- في (كتابه) -كما في الفتح لابن رجب (6/ 205)- عن هشام بن الغاز، قال: سألت نافعاً عن الأذان يوم الجمعة؟ فقال: قال ابن عمر: بدعة، وكل بدعة ضلالة، وإن رآه الناس حسناً. اهـ.

ووكيع راوي الأثر بهذا اللفظ: هو ابن الجراح ابن مليح الرؤاسي -بضم الراء وهمزة ثم مهملة- أبو سفيان الكوفي الإمام الثقة الحافظ المعروف.

وإنما الزعم حقيقة (!) هو ما ادعاه الشيخ ربيع -وفقه الله- في تضعيفه لهشام بن الغاز، للتوصل إلى تضعيف أثر ابن عمر -رضي الله عنهما- الذي دونه خرط القتاد!

وقد بينا في (بيان الغلط..) بأن الإمام وكيعا روى الأثر كاملاً -كما سبق- ورواه أيضاً مختصراً كما هي طريقة كثير من أهل الحديث بذكر شطره الثاني كما عند محمد بن نصر المروزي في "السنة" (67) حيث قال: حدثنا إسحاق، أنبا وكيع، عن هشام بن الغاز، أنه سمع نافعاً يقول: قال ابن عمر: كل بدعة ضلالة وإن رآها الناس حسناً. اهـ.

وتابعه على ذلك شبابة بن سوار-عن ابن الغاز- عند اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (1/134).

كما رواه وكيع مختصراً بذكر شطره الأول-بذكر البدعة دون لفظ الضلالة- عند ابن أبي شيبة -رحمه الله- في "مصنفه" (5483).

وكذلك أيضاً رواه شبابة عند ابن أبي شيبة (5479).

هذا واضح يبيّن بطلان دعوى و(زعم!) الشيخ ربيع وفقه الله.

* قوله: (1) - **لقد استمات العنابي في إثبات صحة هذا الأثر، وأن هشام بن الغاز ثقة**)- اهـ

الاستماتة في نصره الحق الذي أقمت عليه البراهين، شرف لي-بإذن الله- وليس فيه أي مذمة.

بخلاف الاستماتة في الدفاع عن المفتونين من أمثال الجابري، والعدني وحزبه، والتغاضي عن ضلالتهم ومخالفاتهم لكثير من أصول المنهج السلفي؛ فهي المذمة لا تلك.

والتحامل على أهل السنة الشرفاء بمعقل السنة بدماج، تحت ستار الدفاع عن الصحابة رضي الله عنهم؛ فهو المذمة لا تلك.

والركون إلى أهل التحريش بين أهل السنة ومجاراتهم؛ فهو المذمة لا تلك.

أما قوله: **(ولم يكتف بسوق أسماء من وثقوه، الذين لم يدرك أن بعضهم وثقه اتباعاً لمن يجله ونجله نحن وكل أهل الحديث كابن معين)**- اهـ

وكذا قوله فيما سيأتي: (أما أنا (!) فأعتقد أن كثيراً منهم، ولا سيما المتأخرين إنما تابعوا المتقدمين مثل ابن معين ودحيم بدون تتبع ولا اعتبار). اهـ.

فالرد عليه من ستة أوجه :

1- أن هذه دعوى يفتقر الشيخ ربيع إلى إثباتها ولم يذكر عليها أي دليل، وإدراك لما هو على خلاف ما عليه في الواقع، واعتقاد غير صحيح..

2- أن فيها إساءة وطعنا في أهل الحديث وأئمة النقد بأنهم مقلدة وتبعٌ لغيرهم في كلامهم في الرجال جرحاً وتعديلاً! وهذا بعد منهم عن الإنصاف، وعن بذل الجهد لإدراك الصواب، والأمر دين..

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: (ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل..) «سير أعلام النبلاء» (11 / 82).

3- أن هذه الدعوى قد ادّعاها المفتون أبو الحسن المصري على من جرحه من أهل العلم، فردّ جرحهم له تحت ستار أنهم تبعٌ في ذلك للشيخ ربيع -وفقه الله-، كما ترى ذلك في "تنبيه الغبي" (ص 23-24 ط مجالس الهدى) للعلامة النجمي -رحمه الله- فرد عليه وقضى على جهيزة هذه الفرية العريّة عن الدليل.

ومما قاله: (..هذا لتعلم أنك قد أسأت الأدب معي، حينما تقول أن مادتي كلها من عند الشيخ ربيع). اهـ.

4- أنه كيف يكون مثل الإمام دحيم مقلداً لغيره في توثيق ابن الغاز، وهو يصرح باستقامته في الحديث المتنضمن سبره وتبعه لمروياته، وهو بلديه وأعرف به من غيره؟! وكيف يكون الإمام ابن حبان مقلداً لغيره في توثيق ابن الغاز، وهو يصرح بإتقانه الدال على تتبعه وسبره لمروياته، وقد عدّ الإمام المعلمي في "التنكيل" (2 / 151-152) -كما سيأتي ووافقه عليه الألباني- تصريح ابن حبان بإتقان الراوي (لا يقلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم).

وكيف يرمي الشيخ ربيع هذا الكم الهائل من الأئمة -الذين ذكرت توثيقهم لابن الغاز- بالتقليد بمجرد الدعاوى العارية عن الدليل؟!

5- أنه لو سلمنا ذلك في بعضهم أنهم أخذوا قول غيرهم من أهل الشأن في توثيقهم لابن الغاز؛ فإن أخذهم بقول إمام في هذا الشأن جرحاً وتعديلاً لا يعد من التقليد في شيء، وإنما هو اتباع لخبر هذا الإمام الثقة، قال الإمام الشوكاني -رحمه الله-: (ولا يخفى عليك أن هذا ليس من التقليد في شيء بل هو من قبول الرواية لا من قبول الرأي إذ قبول الراوي للدليل ... والجرح والمزكي، هو من قبول الرواية إذ الراوي إنما أخبر المروي له بالدليل الذي رواه ولم يخبره بما يراه من الرأي) "القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد" (ص 17).

فهل يسع الشيخ ربيع ما وسع أولئك الأئمة، كما كان وسعه ذلك قبل أن ينحاز إلى أصحاب الحزبية الجديدة؟!

6- أن هذه الدعوى فيها تضيق عظيم، وخرج متروك العمل به عند أهل الشأن!!! يقول الإمام العلائي -رحمه الله-: (...يلزم منه أن كل من عمل بحديث لا يجوز له حتى: يعرف رواته كلهم ويبحث عنهم ولا يقلد غيره من الأئمة في جرحهم وتعديلهم وفي ذلك تضيق عظيم وخرج متروك العمل به) "جامع التحصيل في أحكام المراسيل".

ثم قال -وفقه الله-: **(وبعضهم لا يعد من أئمة الجرح والتعديل)**. اهـ.

قوله: **(وبعضهم)** -في هذه الفقرة والتي قبلها- مفهومه أن غير هذا البعض: من أئمة الجرح والتعديل؛ وأن غير هذا البعض: لم يقلد في تعديله لهشام بن الغاز؛ فلم لم يعتبر الشيخ ربيع قولهم؟!

ومن قصد بالبعض -كما سيأتي-: الإمام ابن سعد -رحمه الله- الذي وثق هشام بن الغاز، وقد اعتبر الشيخ ربيع -نفسه!- توثيقه لهشام بن الغاز في "تحقيقه لكتاب المدخل إلى الصحيح" كما سبق بإحالة إلى كتابه معتبراً إياه مرجعاً فيما قرره الشيخ ربيع هناك من توثيق هشام بن الغاز!!! بل صدر ذكر مرجع توثيق ابن سعد على غيره من المراجع فقال: (انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (7/ 468) ...). اهـ!!

فلم تُنكر -الآن!- ما كنت تعرف -من قبل!- يا شيخ!

أما قوله -وفقه الله-: **(ولا يحسب أي حساب لقول الإمام أحمد وأبي حاتم في هشام إنه صالح الحديث)**. اهـ.

فقد سبق في (بيان الغلط..) بيان موسع في بطلان هذه الدعوى، وأن قول الإمام أحمد ليس فيه أي تناف بينه وبين أقوال غيره من الأئمة، وأن الشيخ ربيعاً خالف مسلك أئمة الجرح والتعديل في جمعهم بين أقوال الأئمة، وأن ثمت فرقا عندهم بين اعتبار حال اللفظ مجرداً، وبين كونه مقترناً بغيره من أقوال المعبر قولهم جرحاً وتعديلاً. فلم يستطع الشيخ ربيع في مقاله الأخير الإجابة عن ذلك؛ فسلك -وللأسف!- مسلك المغالطة..

ولو سلمنا بصحة هذا الكلام من الشيخ ربيع -ولن نسلّم إذ الحجة معنا- لكان هو أول من يخاطب نفسه بذلك، حيث إنه وثق هشام بن الغاز في "تحقيقه على المدخل إلى الصحيح"، قبل أن يقع في مغبة الدفاع عن أولئك الحزبيين، الأمر الذي جعله يخالف الصواب!

ثم إن الذي لم يعمل أي حساب لأقوال كثير من أئمة الحديث والنقد في الحقيقة هو الشيخ ربيع! حيث إن الموثقين لابن الغاز أعداد من أئمة أهل الحديث، وكان على الشيخ ربيع -وفقه الله- قبل أن يحكم هذا الحكم القاسي على هشام بن الغاز -والذي تعدّى إلى مروياته من السنن والآثار- أن يستوعب كلام أئمة النقد فيه جرحاً وتعديلاً ثم الحكم على مرويه بما تقتضيه قواعد هذا الفن.

لكن الشيخ ربيعاً أخذ ببعض أطراف كلامهم، وترك غيره من أقوالهم التي هي في الحقيقة أضعاف ما ذكر، ولم يحسب لها أي حساب، ولم يعتبر جانب المقارنة بينها تطبيقاً لقواعد علم الحديث، وذلك مما ينافي العدل والإنصاف في الحكم على الرواة! وسيأتي له مثلها في تضعيفه لأحد الأئمة الحفاظ الثقات ليتوصل إلى إسقاط توثيق بعض الأئمة لابن الغاز!

قال العلامة المعلمي مبيناً خطأ هذا المسلك الذي سار عليه الشيخ ربيع -وفقه الله- في "التنكيل" (1/163): (.. لبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره). اهـ.

ولم يذكر الشيخ ربيع -غفر الله لنا وله- في مقاله الأول من أقوال الموثقين من الأئمة المتقدمين إلا ثلاثة مع وقوفه على بقية أقوالهم؛ فقال: (وإن أطلق عليه بعض أهل الحديث أنه ثقة، وهم يحيى بن معين ودحيم ومحمد بن عبد الله بن عمار). اهـ.

وأخفى بقية أقوال النقاد (!) - كما سبق - ثم لم يعتبر هذا التوثيق منهم، وقال: (فالصواب أنه صالح كما قال الإمام أحمد، ولا بن معين قول آخر فيه، حيث قال فيه: لا بأس به، ومن هنا قال الذهبي فيه: إنه صدوق). اهـ

ثم أتى إلى خلاصة ما توصل إليه الحافظ ابن حجر بعد نظر دقيق منه - رحمه الله - في كلام الأئمة؛ والذي أيده الشيخ ربيع نفسه واعتمده في حكمه على هشام بن الغاز في "تحقيقه للمدخل إلى الصحيح" - قبل أن يتأثر بأصحاب هذه الحزبية الجديدة - فقال الشيخ ربيع بعد أن تورط في النفاح عن أصحاب الحزبية الجديدة: (وقول الحافظ ابن حجر فيه: إنه ثقة، فيه نظر). اهـ! والله المستعان.

وقد سقت له في (بيان الغلط..) من أقوال الأئمة وأهل الحديث من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين **سبعة عشرة توثيقا**، ومع ذلك أخفى - وللأسف! - مرة أخرى عدة أقوال في توثيق هشام بن الغاز، وسيأتي بإذن الله مزيد مناقشة لهذه الدعوى من الشيخ ربيع وفقه الله.

وكذلك قوله: (**ولا يحسب أي حساب ... لقول ابن معين: لا بأس به**). اهـ. وهذه مغالطة أخرى واضحة من الشيخ ربيع - وفقه الله -!

حيث قد بينا له في (بيان الغلط..) بأن الإمام ابن معين قد وثق هشام بن الغاز في روايتين عنه:

1) فقد نقل إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال في ابن الغاز: **ثقة**. الجرح والتعديل (9 / 67).

2) وقال ابن محرز عن يحيى بن معين أيضا: **ثقة**. روايته عن ابن معين (الترجمة 399). أما ما نقله عباس الدوري في تاريخه (2 / 619)، عن يحيى بن معين أنه قال في هشام بن الغاز: ليس به بأس. وكذا في الجرح والتعديل (9 / الترجمة 257).

فليس هناك أي تناف بينه وبين بقية الروايات الأولى، وذلك لأمر منها:

أ- ما نقله تلميذ ابن معين ابن أبي خيثمة - رحمه الله - حيث قال: (قلت لابن معين: إنك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف، قال: **إذا قلت لك ليس به بأس؛ فهو ثقة**) لسان الميزان (1 / 6).

وقال العلامة عبد الرحمن المعلمي - رحمه الله - في "التنكيل" (1/ 69) : (وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة: ليس به بأس، **بمعنى: ثقة**). اهـ.

والشيخ ربيع ليس ممن يجهل ذلك، ومع ذلك أخفى هذا الاصطلاح من ابن معين - رحمه الله - ! وإن فرض عدم وقوفه عليه فقد أوقفناه بعد؛ فما كان منه إلا الإعراض وإخفاء هذه الحقيقة الآن مرة أخرى على القارئ!!

وكثيرا ما ينشأ غلط كثير من الناس، بعدم مراعاة اصطلاحات الأئمة، كما حصل للشيخ ربيع - وفقه الله - هنا، وقد نبّه الإمام الصنعاني - رحمه الله - في توضيح "الأفكار" (1/ 190) على أن من لم يراع ذلك ويعرفه، غلط على الأئمة، وبمعرفته لاصطلاحهم الذي أودعوه علوم الحديث لا يحصل له الغلط، والله المستعان.

ب- أن الإمام ابن معين - رحمه الله - معدود في المتشددين؛ ومن كان هذا حاله من الأئمة المعترين؛ فإن توثيقه مما يُعَصَّ عليه؛ فإذا قال: (لا بأس به) وكان معه توثيق من إمام معتبر أو أكثر غيره، كان ذلك بمثابة التوثيق منه، ويؤيد ذلك:

ج- أن الأصل في أقوال أئمة الجرح والتعديل الاتفاق لا الاختلاف؛ فيحمل قول ابن معين: (لا بأس به) على ما يوافق غيره من التوثيق، لا سيما وهو قول أعداد من أهل الحديث.

ولما كان التوثيق هو الواضح من قول ابن معين، لم ينقل الذهبي في "الميزان"، والخزرجي في "خلاصته" (ص 410) في ترجمة هشام ابن الغاز عن ابن معين غيره: (وثقه ابن معين). اهـ.

ومع وضوح هذا البيان لم يرفع له الشيخ ربيع رأسا، ولا يزال مصرا على

قوله (!)، والله المستعان.

* أما ما ذكره الشيخ ربيع من أوهام الإمام ابن معين وغيره من الأئمة - وسواء كان ذلك في الرواية أو في الحكم على الرجال - ليستدل بها على توهيمه لابن معين في توثيق ابن الغاز من غير أي دليل؛ فإني أربأ بالشيخ ربيع أن ينزل نفسه منزلة أولئك الأئمة الحفاظ الذين عاينوا الأصول وحفظوا أحاديث الرواة وأحاديث قرناتهم ومشايخهم، الأمر الذي يمكنهم من الحكم على تفرد الثقة بالضعف فضلا عن النكارة، لكن - للأسف! - ادعى الشيخ ربيع ذلك لنفسه في مقاله الأول، كمثل قوله: (وهشام بن الغاز

من النوع الذين لا يجوز أن يقبل حديثهم إذا تفردوا (!) عن أمثال نافع والزهري بما لا يشاركه فيه أحد (!) من ثقات أصحابهما). اهـ

وادعاه الآن بتوهمه للإمام ابن معين في توثيقه لابن الغاز مع افتقار دعواه عن دليل ظاهر، أو تنصيب إمام ناقد، كيف وقد وافق ابن معين علي توثيقه جمهور أهل الحديث والنقد!

ألا فليعلم الشيخ ربيع -مرة أخرى!- أن هذا ميدان جهابذة أهل النقد وأئمة العلل من الحفاظ المتقنين، وهم قلّة بالنسبة إلى غيرهم من جملة أئمة الحفظ والإتقان؛ فكيف بأهل هذا الزمان؟!

قال الإمام ابن رجب في "شرح علل الترمذي": (وقد ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم: شرف علم العلل وعزته، وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث (!)، وقد قال أبو عبد الله بن مندة الحافظ: إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث (!)). اهـ

قوله: (2) - لم يكتف بهذا، بل اجتهد في تتبع أقوال الإمام أحمد فيمن يقول فيهم تارة: فلان صالح الحديث، وتارة يقول فيه: ثقة، فسرد تسعة وعشرين رجلاً في سبع صحائف.

ولكنه لم يستطع أن يثبت عن أحمد الذي قال في هشام: "إنه صالح الحديث"، لم يستطع أن يثبت أنه قال فيه: "ثقة"، ولم يدرك أن هذا جهد ضائع، لا يفيد هشاماً). اهـ

الشيخ ربيع إنما نقل في مقاله الأول عن الإمام أحمد قوله في هشام بن الغاز: صالح، ولم ينقل قوله: صالح الحديث (!).

وما ذكره الشيخ ربيع -وفقه الله- هنا في هذه الفقرات مغالطة، ومخالفة منه لمنهج الأئمة في جمعهم لألفاظ أئمة النقد جرحاً وتعديلاً، وقد نقلنا له من كلامهم وتطبيقهم الواضح في نفس ما نحن فيه من الألفاظ المنقولة في هشام بن الغاز.

وقد بينت له بأن هذه العبارة من الإمام أحمد لا تُعد قاذحة في هشام بن الغاز البتة؛ وأن قوله: (صالح الحديث)، لا يتنافى مع ألفاظ من عدله من الأئمة بما هو أرفع من ذلك، حيث صرح بتوثيقه عامتهم. ومما يبين ذلك أكثر أمور منها:

أن الأئمة عدوا لفظ: (صالح الحديث) ضمن ألفاظ أدنى التعديل؛ التي لا ترتقي بصاحبها إلى حيز الاحتجاج بمجردها، لا كونها موضوعة للجرح والتضعيف.

وقد نص على ذلك الإمام الصنعاني رحمه الله حيث قال: (فقول المصنف: "إن الضعيف عندهم هو صالح الحديث!" غير صحيح؛ لأن صالح الحديث من المعدلين ومن أهل مراتب التعديل بخلاف الضعيف على أقسامه الثلاثة) "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" (1/170).

وقال الذهبي رحمه الله في "الموقظة": (..فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله. فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليه). اهـ

وقال الذهبي في مقدمة المغني في "الضعفاء" (ص4): (ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: "محله الصدق"، ولا من قيل فيه: "لا بأس به"، ولا من قيل فيه: "هو شيخ" أو: "هو صالح الحديث"؛ فإن هذا باب تعديل). اهـ

قلت: وأما إذا قرنت مع توثيق معتبر لم تتناف معه؛ إذ ثمت فرق عند أهل الحديث في إعمال اللفظ إذا أطلق مجرداً، وبين كونه مقترنا بغيره من الألفاظ.

ومن مارس هذا العلم تطبيقاً بالخوض في الأسانيد والبحث عن أقوال الأئمة في الرجال، وكيفية جمع الأئمة والتوفيق بينها، وعلم أن الأصل في كلامهم جرحاً وتعديلاً هو الاتفاق لا الاختلاف، يدرك بأن من مسلكهم أنهم كثيراً ما يطلقون مثل هذه العبارات -ك: صالح الحديث- في الراوي الثقة، تنبيهاً على أنه ليس بمنزلة جهابذة الحديث، كالثوري، وشعبة، ومالك، وابن القطان، وأحمد وغيرهم، لا لنفي التوثيق عنه -وليس شرطاً أن يأتي التوثيق من نفس من قال: (صالح الحديث)! كما يشترط علينا الشيخ ربيع هنا حتى يُعتبر هذا المعنى، كما في قوله: **(ولكنه لم يستطع أن يثبت عن أحمد الذي قال في هشام: "إنه صالح الحديث"، لم يستطع أن يثبت أنه قال فيه: "ثقة")!!** فهذا تأصيل عجيب، وظاهرية جامدة، لا تعتبر المعاني التي من أجلها أصل أهل الحديث قواعدهم -.

وما ذكرناه نص عليه غير واحد من الأئمة:

1- قال الإمام الذهبي -رحمه الله- في "الرواة الثقات المتكلم فيهم" (ص 10) ناصاً على ذلك بجلاء: (أبان بن يزيد العطار أحد الثقات، قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث؛ وهذه العبارة تدل على أن غيره من رفقاءه أثبت منه كهما وبشار). اهـ

2- وقبله الإمام ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (5/ 291) حيث قال: (القاسم بن مالك أبو جعفر المزني قال فيه ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح لا بأس به ليس بالمتين؛ وهذا إنما معناه أن غيره فوقه، وبلا شك أن الثقات متفاوتون؛ هذا إذا سلم له ما قال من إنه ليس بالمتين، والرجل ثقة لا شك فيه). اهـ

وإذا كان الإمام ابن القطان الفاسي طبق ذلك في راو قال ابن معين فيه: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح؛ فجعل ذلك تعبيراً على أن غيره أثبت منه؛ فلأن يعتبر ذلك فيمن وثقه أعداد أهل الحديث من باب أولى، وهذا لوحده قاض على مسلك الشيخ ربيع -وفقه الله-! في هذا الأثر.

إذاً نستفيد من ذلك: الترجيح بين رواية من هذا حاله ورواية غيره ممن حاله كما سبق.

ولا ينفي هذا عنه اسم الحفظ والإتقان -كما يدعي الشيخ ربيع وفقه الله-!

إذ لفظ الثقة في إطلاق الأئمة: هو العدل في دينه، الضابط لحديثه.

ويعرف ذلك المبتدئون في دراسة مصطلح الحديث، حيث يحفظون من قول البيهقي في شروط راوي الحديث الصحيح -وهو الثقة-: **يرويهِ عدل ضابط** عن مثله..

والثقات في الحفظ والإتقان للحديث على مفاوز كما ذكر ابن القطان -رحمه الله- فيما سبق، ومع ذلك لا يخرجهم التفاوت بينهم عن ثبوت الحفظ والإتقان في الجميع.

قوله: **(ولم يدرك أن هذا جهد ضائع)**. اهـ

من سيصدقك يا شيخ! وقد خالفت أئمة أهل الشأن كالإمامين الذهبي، وابن القطان الفاسي -رحمهما الله-؟!!

أتظن أن أهل السنة مغفلون حتى تنطلي عليهم هذه المغالطة؟!!

ولن يزيدنا احتقارك لجهودنا التي بذلناها وأقمنا حججنا عليها -قاصدين بذلك بيان الحق لك ولغيرك ممن قد يغتر بكلامك- إلا رفعة بإذن الله.

وسياتي غير ذلك من ألفاظ الاحتقار التي صدرت منه -عفا الله عنه-، ولسنا بمبالين بذلك قيد أنملة بحمد الله؛ فالحق أولى بالاعتبار، ويهون في سبيله أمثال ذلك.

قوله: (3 - ذهب يسرد كل ما وقف عليه من روايات هشام لتأكيد أنه ثقة). اهـ

لم يكن مني ذلك على سبيل الاستقصاء، ولم يكن لي أن أدعي ذلك؛ فأنا أعرف قدر نفسي - والله الحمد - ومهما بلغت من الاطلاع فلن أدعي ذلكم السبر والدعاوى العريضة، والله المستعان.

قوله: (ولتكثير مرويّات هشام وقع من حيث يشعر أو لا يشعر في تكرار بعض الروايات، حتى أنه ليذكر بعض الروايات ثلاث مرات). اهـ

وهذه مغالطة أخرى من الشيخ ربيع - وفقه الله - كان على مثله أن يتنزه من الوقوع فيها.

حيث إن هذا التكرار إنما وقع مني في مقال المنشور أولاً، ثم تنبّهت له وأصلحته مع إضافات أخرى، ونشرت المقال مصرّحاً بتعديله، وقد اطلع الشيخ ربيع على النسخة المعدلة وقد صرح بالنقل عنها؛ فلم المغالطة؟!

وإن قصد تكراري للحديث لتعدد المصححين له؛ فهذا لم أغفل عنه، إذ لم يكن القصد منه تعداد الروايات حتى يكون تكرارها مجرد تكثّر! وإنما القصد منه ذكر تعدد المصححين لحديث هشام بن الغاز ولو كان ذلك في حديث واحد؛ فتنبه - أيها القارئ - فما هي إلا مغالطة مفضوحة!.

(الشيخ ربيع يدعي أنه من أهل السبر!)

* قال - وفقه الله -: (وسوف أناقش مرويّات هشام في ضوء منهج السلف، وعلى طريقتهم في سبر مرويّاته!). اهـ

وقال في الحاشية رقم (1): (وأنا على هذا المنهج بتوفيق الله، اقتداء بهؤلاء الأئمة، ولا أستبعد من الإمام ابن معين أنه يسير على هذا المنهج إلا (!) في نادر من الأحيان). اهـ

(والذي يدرس مرويّات هشام بن الغاز يصل إلى أنه صدوق، كثير الخطأ، أو صالح الحديث كما قال الإمام أحمد). اهـ

فالشيخ ربيع - وفقه الله - يظن أنه وصل إلى مرتبة الأئمة النقاد الحفاظ المستقرئين لأحاديث الرواة الحفاظ لها ولأحاديث مشايخهم وقرنائهم.

وهذه دعوى خطيرة من الشيخ ربيع -وفقه الله- تفتح باباً لأهل الأهواء المتنكرين للسنة لنقد أحاديث الثقات والرواة تحت دعوى السبر! وقد بين أهل العلم بأن هذه المرتبة لا يستطيع المعاصرون إدراكها، وهي من البدع المدعاة في هذا العصر.

ولسنا بذلك نحط من منزلة الشيخ ربيع -وفقه الله- ولكن ننبهه على خطورة المجاوزة والغلو، وأن ينزل مرتبته منزلتها.

وقد نقلنا له كلام العلامة المعلمي -رحمه الله تعالى- في نقض هذا (الزعم!) الذي ادعاه الشيخ ربيع لنفسه! حيث قال: (استقامة الراوي تثبت عند المحدث بتبعه حديث الراوي واعتبارها، وتبين أنها كلها مستقيمة تدل على أن هذا الراوي كان من أهل الصدق والأمانة، وهذا لا يتيسر لأهل عصرنا؛ لكن إذا كان القادحون في الراوي قد نصوا على ما أنكروه من حديثه بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم؛ فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة على الراوي فقد ثبتت استقامة روايته) «التنكيل» (1/ 76).

وقال رحمه الله تعالى: (ودرجة الاجتهاد المشار إليها لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين، اللهم إلا أن يتهم بعض المتقدمين رجلاً في حديث يزعم أنه تفرد فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة، إلا حيث يختلف المتقدمون فيسعى في الترجيح...) «التنكيل» (1/ 37).

وأنكر ذلك أيضاً الإمام الألباني -رحمه الله- في رده على عبد الله بن سعد في شريط: (من بدع المحدثين على المحدثين) الشريط (رقم 852) من سلسلة الهدى والنور. ونحن نربأ بالشيخ ربيع أن يستمر في ادعاء هذه الدعوى الباطلة لنفسه، وألا يستمر في تغريب الناس، وخاصة مقلديه والمتعصبين له من الجهالة وأشباه طلبة العلم.

ومما يبين بُعد الشيخ ربيع عن إدراك هذا الشأن وخطأه في تطبيقه:

قوله عن هشام بن الغاز بعد سبره! -المدعى!- لمروياته: (.. كثير الخطأ)!

فإنه من كيس الشيخ ربيع -وفقه الله- ولم يسبقه أحد من أئمة النقد إليه فيما وقفت ووقف هو عليه! فهل غاب هذا الحكم والاستقراء والسبر (!) عن جميع هؤلاء الأئمة حتى أدركه الشيخ ربيع؟!!

وسياتي عند مناقشته في تضعيفه للمنقول عن الإمام محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي من توثيق هشام بن الغاز مثال آخر جلي!

وقد سبق أن بيّنا في (بيان الغلط..) غلط الشيخ ربيع في دعواه السبر! ووهمه الكبير في ذلك، وذكرنا من أمثلة ذلك قوله: (ولم يرو من الأئمة كلهم هذا الأثر إلا ابن أبي شيبة، وهو لم يلتزم الصحة فيما يرويه). اهـ

وقد بينا خطأ هذا الحصر الذي جزم بذكره الشيخ ربيع -حفظه الله-، وأن مثل هذه الدعوى العريضة مما قد يتورّع عنها كثير من جبال الحفظ والإتقان في كثير من الأحاديث؛ وهم الذين عاينوا الأصول، ولعل حفظ أصغرهم وإطلاعه لم يبلغه أعلم وأحفظ المعاصرين بالحديث في عصر المزي وتلميذه الذهبي ومن بعده كالحافظ رحم الله الجميع؛ فهل بلغ الشيخ ربيع مبلغهم؟!

* وأما قوله -وفقه الله-: (لم أضعف هذا الأثر إلا بحجج قوية جداً). اهـ

دعوى كونها حججا قوية، إنما ذلك في نظر الشيخ ربيع -وفقه الله- كما صرح بذلك في مقاله الأول بقوله: (الذي يظهر لي...)، وفي أمثالها كما سبق.

وغاية أمرها أنها إما أوهام أو -للأسف!- مغالطات (!) لا تنهض باجتماعها دليلا على دعواه، وقد بينا ذلك بوضوح بنقل كلام أئمة الحديث في توثيق ابن الغاز، وبيان الجمع الصحيح لكلام أئمة الجرح والتعديل في الراوي، مع نقل كلامهم وتقعيدهم الصريح في نقض دعوى الشيخ ربيع، وطالبناه بأن يأتي بسلف له على تضعيف هذه الرواية لهشام بن الغاز، بل على تضعيف صريح من إمام معتبر لهشام بن الغاز فلم يستطع ذلك؛ فاضطره ذلك بعد زمن طويل (!) من خروج ردي على مقاله، إلى سلوك طريق التكلف والتعسف في نصرته غلطه، والله المستعان.

* قوله -وفقه الله-: (قولك: "ولكن الدفاع عن الخطأ الصادر من هؤلاء المفتونين

جر إلى هذا الخطأ")

أقول: ما دليلك أني أدافع عن أناس مفتونين؟

أنا أدافع عن أصحاب محمد -صلى الله عليه وسلم- على منهج أهل السنة والتوحيد..). اهـ

ليس الدفاع عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بمذمة، بل هو من أعظم مناقب المرء التي يحتسبها من أعظم حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون، وقد سبق طرف من قيام أهل السنة الشرفاء بدماج بهذا الواجب العظيم ما لم يقم به الشيخ ربيع ولا غيره في هذا الوقت.

وأما قولك وفقك الله: **(ما دليلك أني أدافع عن أناس مفتونين؟)**. اهـ.

أقول: فهل يحتاج النهار إلى دليل...؟!

ألم يكن مقالك دفاعاً عن عرفات الذي كان يكتب تحت ذلكم الاسم المستعار المجهول: (البرمكي) دهرًا يطعن في أهل السنة الشرفاء بقلعة السنة ومعضلها بدماج وشيخها الناصح الأمين، ووصفته بـ: (الصادق البار!) في حين تنكر لوصف العلامة يحيى بن علي الحجوري بـ: (الناصر الأمين) مع أن واصفه بذلك من هو أعلم منك بطالته: الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله -.

وليس عرفات البرمكي إلا جندي مهزوم من جند حزب ابني مرعي الذي تنافح عنه، والله أعلم من الذي دفع به!

ولو كان القصد من ذلك هو النفاح عن خليفة رسول الله عثمان ذي النورين - رضي الله عنه -؛ فلماذا لم يظهر نفاحكم (!) زمن الإمام الوادعي رحمه الله وكلامه في ذلك أكثر شهرة وانتشاراً؟!

ولم لم يظهر هذا النفاح (!) عند أن نُشر بحث هذه المسألة وتقرير بدعية الآذان الأول من قبل من هم من طلابكم كما هو منشور في موقع سحاب وغيرها؟!

ولم لم يظهر هذا النفاح عند أن قرر كون ذلك من المسائل التي حصل فيها خلاف بين أهل العلم، وكون ذلك من أقوال أهل العلم في المسألة في رسالة دكتوراه بإشراف عدة دكاترة في إحدى الجامعات بالمملكة؟!!

ومن الأدلة على أنكم -وفقكم الله-: **(تدافع عن أناس مفتونين؟)** على سبيل المثال لا الحصر:

1 - **شناؤك على محمد علي فركوس الجزائري**، ووصفك إياه بأنه على رأس علماء (!) أهل السنة في الجزائر، وحثك الشباب الجزائري على الالتفاف حوله، كما هو منقول عنكم بكثرة في شهادات كثيرة منشورة على موقع سحاب وغيره.

وقد وقع بذلك تغرير كبير بالشباب السلفي في الجزائر وغيره؛ فوثق بكلامك الجهلة ومن حسن الظن بكم، ومن تعصب لكم من ذوي التقليد الآثم، وكان ذلك سببا في تمييع كثير من الأصول السلفية في كثير من القضايا عند الكثير، فأصبحوا حربا على السنة وأهلها...

مع أن تمييع فركوس ليس مما يخفى على الشيخ ربيع وهو الذي وصفه قبل سنوات بالضعف في منهجه (!) لكن لما كان الثناء عليه وعلى غيره يخدمه، ذهب هذا النقد أدراج الرياح، ولا مصلحة في رمي الشباب السلفي وتغريه ورميه في أحضان من ميعوا له ثباته، وغيروا له مساره من أمثال فركوس وشلتة أصحاب مجلة الإصلاح -زعموا!-..

والدليل على ما نقول :

- 1 - ثناء فركوس على دعاة إلى وحدة الأديان.
- 2 - تطبيقه الجلي لمنهج الموازنات وحمل المجمع على المفصل.
- 3 - ادعاؤه اختلاف السلف في العقيدة لتقرير منهج الموازنات.
- 4 - اشتراطه قصد سب الله في الحكم على ساب الله بالكفر.
- 5 - دعوته إلى محبة أهل البدع، تحت ستار الولاء الشرعي للمسلم.

- 6- تخطئه في مسألة المهجر الشرعي بما يعود عليه بالنقض والهدم.
- 7- تطبيقه قاعدة: لا نجعل اختلافنا في غيرنا سببا للخلاف بيننا.
- 8- موقفه من أخبار الآحاد وأنه يفيد الظن عنده وسوقه لشبهات المعتزلة على معتقد أهل السنة.
- 9- فتواه بتجويض الانتخابات الديمقراطية الرئاسية.
- 10- تجويزه مشاركة المرأة- في النظام الإسلامي- بالرأي في اختيار ولي الأمر وأعضاء مجلس الشورى من أهل الحل والعقد، وإبداء رأيها في الشورى.
- 11- فتواه بجواز إنشاء الجمعيات الدعوية وتشجيعه على ذلك.
- 12- ثناؤه على بعض أهل البدع الكبرى واعتبار دعواتهم إصلاحية.
- 13- تنكره لمنهج الجرح والتعديل وأهله.
- 14- ترويجه لقنوات الحزبيين الفضائية، ك: «قناة مجد» الحزبية.
- 15- تشويه أصل امتحان الناس بما يعود عليه بالإبطال.
- 16- تجلده في تجويز الاختلاط.
- 17- التذرع تحت ستار القواعد الشرعية، لبث الانحرافات.

وقد أعرضنا عن ذكر مسائل كثيرة قصد الاختصار، وكل ما ذكرناه وغيره مما لم يُذكر موثق من أقوال فركوس وكتابات ومؤلفاته مع ذكر الجزء والصفحة، ورقم الفتوى في موقعه، وروابطها على موقعه، في رسالتنا: (بيان الاتفاق بين تأصيلات فركوس وأبي الحسن والحلي أهل البدعة والشقاق)، وسلسلتنا: (بيان الدليل على ما في منهج فركوس من التلبس والفكر الدخيل)، وهي منشورة على شبكة العلوم السلفية.

2- دفاعك عن المفتون الجابري عبيد:

كما في تلکم الصوتية التي نشرها لصوص مجالسکم، وكذا وصفك إياه بأنه : إمام في السنة(!) وغير ذلك مما هو منشور مشهور.

مع أنه غير خاف عنکم فتنة الجابري وانحرافاتہ.

وقد أخبرني أخونا الداعي إلى الله عبد الحكيم الريمي -حفظه الله- أنه سمع الشيخ ربيعاً بعد فتنة العدني يقول: عندي رسالة في الرد على الجابري تخرج في حينها. اهـ

وذكر الشيخ أبو عمرو عبد الكريم الحجوري، وأبو عبد الله البيضاوي، وغيرهم أنهم سمعوا الشيخ ربيعاً -وفقه الله- يقول: لقد كفرني عبيد الجابري (!)

وأدلتنا على فتنة الجابري وزيفه، مدوّن كثير منها في كتابنا "الحجج الكاشفة عن فتنة الجابري وضلالاته الزائفة" -يسّر الله طبعه-؛ فإنك تجد فيه ما تقر به عين المتبع المنقاد للحق، من الأدلة والحقائق على حزبته، ويمجد القارئ كلام الشيخ ربيع في بيان كون كثير من تلك المآخذ بدعاً وضلالات وانحرافات.

فبيّنا حربه لمنهج التصفية والتربية وسعيه في تمييع الولاء والبراء.

ومن ذلك :

1- (دعوته دعاة أهل السنة إلى الانضمام تحت مظلة التكفيريين والإخوان والتبليغيين للتمكن من الدعوة تحت ستار تضيق الحكومات!).

2- (تخبّطه في المفهوم الشرعي لإظهار الدين بين ظهرائي الكافرين).

3- (تجويزه الاستفادة العلمية من أهل البدع والمجاهيل أخذاً وقراءة ووعظاً، وإشادته بهم).

4- (قصره الامتحان الشرعي بأهل السنة دون أهل البدعة).

5- (تطبيقه منهج الموازنات مع المنتسبين للسنة، وحمله أصول السني!! البدعية على أصوله السلفية!).

6- (وصفه منهج الأئمة في تتبع الأغلاط بأنه حزبي فلسفي! وقرر: لا تنبش ولا تتعرض لأخطاء الكتب وصحح إذا قرأت).

وبينا بعض ضلالات الجابري وتأصيلاته وانحرافاته عن منهج السلف.

فمن ذلك :

1- (نصب الأدلة والبيانات على بطلان فتوى الجابري في تجويز الانتخابات).

2- (سيره على طريقة سيد قطب في تكفيره المسلمين بأنهم اجتمعوا على كلمة التوحيد دون المعنى والعمل بها).

3- (عدّه الرافضة والقبورية والحلولية من جملة المسلمين).

- 4- (تجويزه حل السحر عند سحرة المسحورين وحلوان الساحر).
 - 5- (بيان انحراف الجابري في تجويزه الاختلاط في أماكن العمل والدراسة).
 - 6- (الرد على تأصيله الباطل: كل ما أحدث فتنة يجب الإمساك عنه حتى لو كان صحيح البخاري!).
 - 7- (التلبيس والتأويلات الفاسدة للكلام الصريح أو الظاهر الذي يصدر منه وتقريره طريقة أصحاب المجمل والمفصل).
 - 8- (تميع منهج السلف في ألفاظ الجرح بدعوى تأثير تغير الزمان).
 - 9- (المعاصي عند الجابري أشد من البدع المضلة).
 - 10- (إقصاؤه للهجرة من بلاد الكفر).
 - 11- (تجويزه على طريقة الحزبيين عقد الولائم والاجتماع احتفالاً بافتتاح المساجد).
- وبينا انحراف الجابري في الفتوى وتستره في بث ضلالاته تحت ستار تطبيق القواعد الشرعية.

فمن ذلك :

- 1- (دعوى الضرورة الموهومة عند الجابري وتخبطه في مفهومها الشرعي تأصيلاً وتطبيقاً وإباحته جملة من المحرمات والضلالات تحت ستارها).
- 2- (تجويزه ارتكاب البدع والمخالفات لمصلحة الدعوة سيرا على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة).

ومما ذكرناه تحت هذين المبحثين: الانضمام إلى جماعة حزبية كالإخوان والتبليغ لقصد التمكن من الدعوة-تجويزه الذكر الجماعي-وتمجيد المولد-والقنوت البدعي في الفجر-كل ذلك لمصلحة الدعوة!-الدخول في الانتخابات كوسيلة لاستيفاء الحقوق وزحزحة العلمانيين-التسول لأجل مصلحة الدعوة-والعمل والدراسة في الأماكن الاختلاطية-إنشاء الجمعيات الدعوية لفتح مجال الدعوة إلى الله-وحل السحر عند ساحر المسحور-وحضور درس الموسيقى من أجل الحصول على النقطة المرتفعة-والدراسة عند الحزبيين للحاجة!-دراسة الأطفال العقيدة الأشعرية لأجل البقاء في المدرسة للتعلم-وأخذ العلم عن التكفيريين!-الاستماع لأشرطة المجاهيل قصد ترقيق القلوب بمواعظهم-وأشرطة السروية إذا لم يوجد غيرهم!-والتجنس بجنسية كافرة-وذهاب المرأة عند طبيب أسنان لغلاء السعر عند الطبيب-والأكل في مطعم فيه خمر-وعلاج الرجل عند طبيبة الأسنان-

وشراء التلفاز للأطفال - والتخفيف من اللحية للبقاء في العمل - وكشف الطيبة لوجهها حتى يميز الرجال بينها وبين المريضات - والتكسب من لعب كرة القدم....

3 - (إلغاؤه قاعدة: حرمة التعاون على المحرم بالمباشرة والتسبب).

وتحته: تجويزه العمل في المصارف الربوية - وكراء عمارة للبنك - والعمل كحارس فيه - ووضع مال شركة في البنك الربوي - وبيع الجوالات ذوات الكاميرا - وتصليحها - وتجويز بيع اللحم لمن علم أنه يستخدمه في الاحتفالات البدعية - تجويزه بيع التلفاز والدش ...

5 - (تلبيسه بدعوى الإكراه الموهوم).

6 - (إلغاؤه قاعدة: من أقر أو رضي بالفعل صحت نسبته إليه).

7 - (تخبطه في مفهوم عموم البلوى).

8 - (تتبع الرخص وزلات أهل العلم والإفتاء بها مراعاة لحال المستفتي).

9 - (تخبطه في الفتوى بالمعارض).

وبينا غلو الجابري في أحكامه على من خالفه وإساءته إلى بعض الأنبياء وطعنه في بعض الصحابة وأهل العلم بله الشعوب.
فمن ذلك :

1 - (غلو الجابري وحزبه بين سندان التميع ومطرقة التكفير).

2 - (لطف الله بالخلق من مجازفات الشيخ عبيد ورميه بالعظائم على من قال من [أهل العلم]: أهل السنة أقرب الطوائف إلى الحق).

3 - (طعنه في عدل النبي المعصوم يوسف عليه الصلاة والسلام).

4 - (بيان عدوان الجابري على الصحابة الأخيار كعب بن مالك وصاحبيه رضي الله عنهم).

5 - (بيان عدوان الجابري على أمير المؤمنين في الحديث شعبة أبي بسطام).

6 - (طعنه في الشعبين الجزائري والليبي، وتمنيه منع دخول الجزائريين والليبيين إلى أرض الحرمين).

وبينا سعي الجابري في الفتنة ودفع الناصح الأمين.

فمن ذلك :

1 - تبييت الفتنة على دار الحديث بدماج.

- 2- الجابري يريد نقل فكره إلى اليمن والعلامة الحجوري حجر عثرة في طريقه.
- 3- نعش الجابري للحزبيين في اليمن على أهل السنة بدماج وتكثرتهم به.
- 4- طعون الجابري في منهج الشيخ يحي وشخصه لإسقاطه، والكذب عليه لتشويهه.
- 5- تحريش الجابري لولاة الأمور وقبيلة وادعة على شيخنا يحي حفظه الله.
- 6- إحياء الجابري لانتقادات الحزبيين وأهل الفتن البائرة من أصحاب أبي الحسن والبكري والحري وغيرهم.
- وبينا ولاء وبراء الجابري الضيق للحزبية الجديدة وشدة عدائه لأهل السنة بالقلعة السلفية بدماج.
- وذكرنا تحت هذه الفصول والمباحث: عشرات الانحرافات، والبدع والضلالات، بما هو كفيل لبيان حزبية الجابري وفتنته، وعدم صلاحيته للتصدر للفتوى وتعليم المسلمين.

3- ثناؤك على محمد بن عبد الوهاب الوصابي المفتون :

ووصفه بكبار علماء اليمن(!) مع أن الشيخ ربيعا ليس بخاف عنه ضلالات الوصابي وانحرافات الكثرة، التي منها:

- 1- رمية العلماء بالجاهلية والعمالة وعلى رأسهم الشيخ ربيع نفسه(!)، والشيخ زيد المدخلي -حفظهما الله- والشيخ النجمي -رحمه الله-.
- 2- وقوله بتوحيد الحاكمية رابعا في أقسام التوحيد، وكذبه على الإمام ابن باز-رحمه الله- بنسبة تقرير ذلك إليه!! كما في كتاب "القول المفيد".
- 3- ووصفه الصحابة -رضوان الله عليهم- بالأبواق! وغير ذلك.
- 4- ومحاضراته عند الصوفية والحزبيين..
- 5- والولاء والبراء الضيق في نصرة حزب ابني مرعي.
- وغير ذلك كثير مما تجده موثقا بنصه ومرجعه في كتاب (إحياء الوصابي لقواعد أبي الحسن وعمرور والمغراوي) لأخينا ياسر الحديدي -وفقه الله-.

4 - موقفك من كتاب الفتنة - قرة عيون الحزبيين: "الإبانة" - أحمد

الإمام :

وما حصل من الرواج الواسع لهذا الكتاب باسم هذه مراجعة، وسكوت الشيخ ربيع عن تلکم الضلالات دهرا، مع وصوله انتقادات أهل السنة الشرفاء بقلعة السنة بدماج؛ فلا هو بالذي ناصرهم وأيد الحق الذي أقاموه، ولا يبين الموقف الصحيح من هذا الكتاب وما فيه طيلة هذه السنوات، وكثرة المتساقطين في أحوال البدعة والتميع بسبب هذه المواقف.

وليس يكفي في بيان خطر تلکم التأصيلات الهدامة التي في كتاب "الإبانة" إخراجہ لذلك الكلام المجمل الذي وقف الناس عنده حيارى! ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهؤلاء المقلدة والمتعصبية ينتظرون تفصيلا يزيل عنهم تلکم البدع التي علقت في قلوبهم من جراءتهم لذلك الكتاب باغترارهم بذلك السكوت وتلکم المراجعة!

ومما في ذلكم الكتاب من تقرير تأصيلات أساطين أهل التحزب والتميع:

التطبيق لقاعدتي (الموازنات)، و(حمل المجمل على المفصل)، و(ننصح ولا نهدم)، و(لا نترك الشخص حتى يُصرَّ على تركنا) و(الطعن في أخبار الثقات والتشكيك في قبولها وبناء الأحكام عليها)، و(امتحان المسلم من تتبع العثرات)، و(تأثير تغير الزمان في تطبيق منهج السلف الصالح في قبول خبر الثقة وغير ذلك)، و(الاختلاف في الجرح والتعديل اجتهادي كالاختلاف في غيره من العلوم)، و(اختلافنا في الأشخاص ليس اختلافا في الدعوة)، وغير ذلك مما بينه شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله، وتجده في كتابنا "مصباح الظلام الواقع في كتاب الإبانة لمحمد الإمام".

ومخالفته إجماع أهل العلم في عدّه جمهور الرافضة من المسلمين، والقول بعدم قتالهم واستحلال دمائهم، والتشيط عن جهادهم،.. وانظر ما سبق (ص 5).

5 - دفاعك المستميت عن العدني المفتون وحزبه :

مع ما أثاروه على الدعوة السلفية في اليمن وبالأخص دار الحديث بدماج من فتن وهجر لأهل السنة ومباينتهم، والفرقة التي أحدثوها في أوساط أهل السنة، والتكتيل

السري، والتحريش بين أهل السنة، ومحاربة الحق وأهله بأساليب مختلفة كتحرير السلطة وزجهم في السجون ومحاكمتهم وتهديدهم بالجهات الأمنية، وضربهم، وأخذ مساجدهم، ومناوأة دعوتهم، ومنعهم من إقامة الحلقات العلمية، والطعون المتكاثرة على أهل الحق بغير حق، وبالمقابل الثناء والحب والتقريب لمن جاراهم وكان معهم على ما سلكوه والقرب من أهل الباطل، والتنفير من أهل الحق، والتعصب والصد عنهم، والتقليل من شأنهم...، وغير ذلك كثير يطول ذكره مما هو مدون عليهم ببراهين وأدلة جلية، في مثل كتاب: (مختصر البيان الموضح لحزبية العدني ومن معه على الفتنة والعدوان).

من حضر وسمع وشاهد فتنهم وقلقلهم (ولا ينبئك مثل خبير)، و(أهل مكة أدرى بشعابها).

6- ثناؤك على عبد الله البخاري ودفاعك عنه:

مع علم الشيخ ربيع بما تفوّه به هذا المفتون من الحكم على الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله وطلابه الأفاضل بأنهم خوارج (!)

حيث قال في كلمة سرية (!) ألقاها على بعض المفتونين بأندونيسيا عن طريق الهاتف، بعد أن طعن وسب وشتم الشيخ يحيى -حفظه الله- أتى إلى مقصوده فقال ما نصه: «نعم قلنا إذا جاءنا رجلٌ في أيام الشيخ مقبل من دماج نوعاً ما لا نسيء الظن فيه لأننا نعرف موقف الشيخ رحمه الله سابقاً من بلد التوحيد والسنة وبلادنا هذه، صحيح! ومواقفه رحمه الله تلك التي ما كانت تسرُّ سنيّاً، وما كان يوافقه عليها أحدٌ من العلماء، لا الشيخ ابن باز ولا ابن العثيمين ولا ربيع ولا غيرهم، صحيح؟!»

سبّه وشتمه على بلد التوحيد وللملك فهد رحمه الله وغيرهم، رجل صالح [يعني الشيخ مقبلاً] تاب قبل أن يموت بشهرين، ولذلك ما كل من جاءنا كان من دماج على أنه سني، كل قد نحن نظن أن الناس هكذا أفكارها: متأثر بشيخها أنهم خوارج في هذا الفكر». اهـ!

ثم زاد هذا البخاري -منكر الحديث!- الطين بلة! فأراد التخلص من هذا الجرم الفظيع بتطبيقه حمل المجمل من كلامه -والذي هو خطأ بيّن!- على الفصل، على سكيكة أبي الحسن حذو القذة بالقذة! كما أبنا ذلك في "الحجج الكاشفة.."، و"المتساقطون في هذه الفتنة..".

ولم نسمع للشيخ ربيع أي همسة! ولم تخرج تلك الردود والحلقات في (الذب!) عن المنهج السلفي وقواعده، والذب عن الصحابة وأئمة الدين! ونصرة الناصحين، وبيان زيغ أولئك المنحرفين!

بل قلبوا الأمور بالتحذير ممن أسدى النصح وأبرز معه البراهين التي لم يستطيعوا ردّها. في حين يجتمع الشيخ ربيع -للأسف!- وهؤلاء -مع ما عندهم!- صفا واحدا على معاداة أهل السنة بدماج، ورميهم من كل حدب وصوب، بأنواع التهم والافتراءات، سيرا على قاعدة البنا حسن: (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه)! (يتعاونون فيما اتفقوا عليه) من نصب العداء لأهل السنة بدماج.

(ويعذر بعضهم بعضا فيما اختلفوا فيه) وإن كان على حساب المنهج السلفي، ومداهنة بعضهم لبعض وسكوتهم على تلکم الانحرافات والضلالات المشاقة لسبيل المؤمنين.

قال تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم: 9].

وما بذلك تنصر يا شيخ ربيع -والله!- السنة وأهلها، (وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) [الحج: 40].

*** * ***

وأكثر المسائل المذكورة على الجابري، والوصابي، ومحمد الإمام، والعدني، وفركوس مما أنكرها الشيخ ربيع -وفقه الله- على أهل البدع والتميع والانحراف، كأبي الحسن المصري، والحلي، والرحيلي، وغيرهم..

وقد ذكرنا كثيرا من كلام الشيخ ربيع -وفقه الله- في تقرير بدعية وانحراف وضلالة وخطأ تلکم التأصيلات وغيرها، في ردودنا على المذكورين، كما يلاحظه القارئ لها بجلاء.

والسؤال الموجه إلى الشيخ ربيع وإلى كل منصف:

لماذا يكون أبو الحسن والحلي -ومن نحا نحوهم- عنده من أهل البدع والشقاق -وهو الحق- بسبب ضلالات وبدع..

ويكون فركوس، والجابري، والوصابي، ومحمد الإمام.. ومن على شاكلتهم من أهل السنة، وقد وقعوا في كثير من تلك الضلالات واتفق تأصيلهم فيها مع تأصيلهم. وبُيِّن لهم الحق فيها ونُصحوا؛ فعاندوا وأبوا إلا ركوب الضلالة ولم يرفعوا للحق الذي أسدي له رأساً.

كما أن أبا الحسن وعليّاً الحلبي بَيَّن لهما الحق وعاندا وأبيا إلا ركوب الضلالة ولم يرفعاً للحق رأساً؟!!

والشريعة تجمع بين المتماثلات في الحكم، ولا تفرق بينها. وأهل السنة والجماعة لهم مكيال واحد وميزان واحد يكيلون ويزنون به أحكامهم وجميع شئونهم.

فعلى الشيخ ربيع - وفقه الله - أن ينقاد إلى الحق الذي أثبتته أهل السنة الشرفاء بحججه وأدلته، ويرى ساحتته من الدفاع عن أولئك المفتونين، ويجرد قلمه غيراً على المنهج السلفي وأهله.

أو يبين لنا خطأنا في وصفهم بالمفتونين، وخطأ ما انتقد عليهم.

(أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ) [الحديد: 16].

(فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يُتَّبَعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) [القصص: 50].

*** * ***

ثم أتى الشيخ ربيع - وفقه الله - إلى ما ذكرته من توثيقات الأئمة لهشام بن الغاز، وحاول بكل ما أوتي من جهد - مع تكلف واضح (!) - رد تلك التوثيقات، التي كان هو نفسه (!) اعتمدها في تحقيقه على كتاب "المدخل إلى الصحيح للحاكم"! وأحال إلى مصادرها، وصرح بتوثيق هشام بن الغاز!

فنعوذ بالله من الخور بعد الكور..

وهذا لوحده -كما سبق- كاف في هدم المشروع (!) الذي سعى في إنجاحه الشيخ ربيع!.

ومع ذلك، نبين للقارئ بعض ما جاء في طيات كلامه من مغالطات واضحة، وتناقضات جلية.

فمن ذلك:

(اشتراطه تصريح الأئمة بالسبر والتتبع في كل راو وثقوه

حتى يقبل توثيقهم)

حيث قال: (سادساً- قال العنابي في (ص 8):

”4- الإمام عبد الرحمن بن إبراهيم -دحيم- رحمه الله:

نقل عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم قوله في هشام بن الغاز: ثقة. ”تهذيب الكمال“.

وقال يعقوب بن سفيان في ”المعرفة والتاريخ“ (394/2) قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم- يعني دحيمًا-: هشام بن الغاز؟ قال: ما أحسن استقامته في الحديث. اهـ

وهذا اللفظ من ألفاظ التوثيق، وهو موافق لقوله الأول.

ولذلك تجد الذهبي في ”الميزان“، و”تأريخ الإسلام“، وصاحب ”الوافي بالوفيات“ (420/7) وغيرهم، ينقلون عن دحيم توثيقه لابن الغاز“.

زاد العنابي في الطبعة المعدلة (ص 9) الكلام الآتي:

”ودحيم شامي، وهو أعرف بأهل بلده، وقد صرح باستقامة ابن الغاز في الحديث، قال العلامة العلمي -رحمه الله تعالى-: (استقامة الراوي(6) تثبت عند المحدث بتبعه حديث الراوي واعتبارها، وتبين أنها كلها مستقيمة تدل على أن هذا الراوي كان من أهل الصدق والأمانة“، ”التنكيل“ (76/1).

⁶ - في ”التنكيل“ : ”الرواية“.

أقول: أثبت بالبراهين أن كل من نقلت عنهم توثيق هشام أنهم قد قاموا بتتبع أحاديث هشام واعتبارها، فوجدوا أن كلها مستقيمة، فوثقوه بناء على هذا التتبع والاعتبار). اهـ.

وهذه مغالطة أخرى من مغالطات الشيخ ربيع الكثيرة في هذا المقال! حيث نقل توثيق الإمام دحيم الشامي لابن الغاز، وتصريحه باستقامة حديثه، ولم يستطع أن يتعقبه بشيء.

ونقل الشيخ ربيع كلامي في بيان كون دحيم من أئمة الشام، وهو أعرف بأهل بلده ومنهم ابن الغاز، وقد صرح باستقامته في الحديث، ونقلت له كلام أهل الشأن في أن استقامة روايات ابن الغاز التي صرح بها دحيم تثبت عند المحدث بتتبعه حديث الراوي واعتبارها، وتبين أنها كلها مستقيمة.

وقد سأل إسماعيل بن علي بن معين: كيف حديثي؟ قال: أنت مستقيم الحديث، قال: وكيف علمتم ذلك؟ قال: عارضنا بها أحاديث الناس؛ فرأيناها مستقيمة؛ فقال: الحمد لله، الحمد لله. اهـ معرفة الرجال برواية ابن محرز عن ابن معين (2/ 39 / 60).

ونتيجة ما سبق من الكلام - كما هو واضح - أن توثيق دحيم الذي باعته:

- السبر والتتبع لمرويات ابن الغاز.

- وكونه أعرف بأهل بلده - ومنهم ابن الغاز - من غيره.

يكون مقدما على كلام الإمام أحمد: (صالح الحديث)، خاصة وأن كلام أحمد ليس جرحا فضلا عن كونه مفسرا حتى يسقط توثيق دحيم وغيره، كما أبنا ذلك في (بيان الغلط...) فليراجع.

فلم يجر الشيخ ربيع لذلك جوابا؛ فلجأ إلى المغالطة والحيدة فقال: **(أثبت بالبراهين أن كل من نقلت عنهم توثيق هشام أنهم قد قاموا بتتبع أحاديث هشام واعتبارها، فوجدوا أن كلها مستقيمة، فوثقوه بناء على هذا التتبع والاعتبار). اهـ.**

وهذا كلام بعيد عن التحقيق والمناقشة العلمية.

وقد خالف الشيخ ربيع ما سطره قبل في قوله: (أخبار الثقات يجب قبولها؛ لأن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تقوم إلا عليها، ولا دين لمن لا يؤمن بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التي لا تعلم إلا عن طريق الثقات). اهـ.

إذ أن دحيماً إمام ثقة، وما ذكره من توثيقه لابن الغاز الناتج عن السبر لمروياته ومعرفته به لكونه بلديه، خبر ثقة ينبغي قبوله - خاصة مع انتفاء الجرح المعارض - وليس ذلك من التقليد في شيء كما لا يخفى على الشيخ ربيع.

ومن المقرر في علم الجرح والتعديل ومصطلح الحديث، أنه لا يشترط التعدد في قبول الخبر ومنه التعديل، وهذا لوحده قاض على هذه المغالطة! فضلاً عن مناقشة دعوى الشيخ ربيع في لزوم إثبات تعدد الأئمة المخبرين المصرحين بتوثيق ابن الغاز سبوا منهم لحاله!!

حيث اشترط الشيخ ربيع التصريح بالسبر لقبول توثيق الأئمة للرجال؛ فقال وهو يلزمي!: **(أثبت بالبراهين أن كل من نقل عنهم توثيق هشام أنهم قد قاموا بتتبع أحاديث هشام واعتبارها... إلخ..)**

فهذا يدل على أنه شرط عنده في قبول توثيقهم جميعاً كما أفاده عموم: **(كل)**! وهذا تأصيل جديد محدث أتى به الشيخ ربيع، معطلاً بذلك باباً كبيراً من التوثيق والتعديل، إذ ليس كل ثقة صرح الأئمة بسبرهم لحديثه.

لكنهم اصطالحوا على أن لفظ ثقة: يؤدي هذا الغرض، إذ أنهم ما وثقوا إلا بعد أن سبروا مرويات الراوي وقابلوها بمرويات غيره من الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، ومن ثم يحكمون على الراوي بحسب قلة وكثرة دخول الوهم والخطأ إلى حفظه، أو خبروا حديث الراوي لخبرتهم به ومجالستهم له، ونحو ذلك. انظر: "ضوابط الجرح والتعديل" (ص 35-37) تحت عنوان: ما يعرف به ضبط الراوي؟.

وفي هذا يقول الإمام ابن الوزير - رحمه الله تعالى - في «الروض الباسم» (2 / 194): (وأما المحدثون: فهم أكثر الناس تشديداً في القدح بالوهم؛ لأنهم يقدحون به متى كثر وإن لم يكن أكثر من الصواب ولهذا تجد كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يترددون في الراوي فيوثقونه مرة ويضعفونه أخرى وذلك لأن دخول وهمه حيز الكثرة مما لا يوزن بميزان معلوم، وإنما يُظن ويرجح فيه التحري والاجتهاد، فصار النظر فيه كنظر الفقهاء في الحوادث الظنية فلذا يكون لابن معين في الراوي قولان: التوثيق والتضعيف ونحو ذلك). اهـ.

وقد ذكر العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في «الاستبصار في نقد الأخبار» (1/ 40) طرقَ اعتماد الأئمة في اجتهادهم في الجرح والتعديل، وكلها راجعة إلى سبر حديث الراوي، والنظر في القرائن...

ثم إني ذكرت في النسخة المعدلة إماماً آخر من الأئمة صرح بإتقان هشام بن الغاز في مروياته، ومع ذلك لم يذكره الشيخ ربيع وأخفى خبره (!)، وهو :

الإمام ابن حبان - رحمه الله - : حيث قال في "مشاهير علماء الأمصار" (1/ 183) :
(من خيار الشاميين **ومتقنيهم**). اهـ

وابن حبان - رحمه الله - ممن عرف بالتساهل في توثيق المجاهيل، لكنه إذا نص على إتقان الراوي في جانب ضبطه - كما هو الحال هنا - اعتُبر بقوله، كما ذكر ذلك العلامة المعلمي - رحمه الله - عند ذكره لدرجات توثيق ابن حبان، حيث قال: (والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى : أن يصرح به كأن يقول: (كان متقناً)، أو (مستقيم الحديث) أو نحو ذلك - إلى أن قال: - فالأولى لا تَقِلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم) "التنكيل" (2 / 151-152).

قال الإمام الألباني - رحمه الله - في حاشيته على "التنكيل": (هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف - رحمه الله تعالى - وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره؛ فجزاه الله خيراً...). اهـ

أما قوله: (ثامناً- قال العنابي في (ص9):

"5- الإمام ابن سعد - رحمه الله -:

قال ابن سعد: وكان ثقة. "الطبقات الكبرى" لابن سعد (7/ 468).

أقول: محمد بن سعد ليس من أئمة الجرح والتعديل، قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (7/ 262): "محمد بن سعد صاحب الواقدي وكاتبه... سألت أبي عنه، فقال: يصدق رأيتاه جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديث فحدثه.

وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق، فاضل".

ومن في هذه المرتبة لا يعد من أهل الجرح والتعديل). اهـ

فهذه مغالطة أخرى واضحة من الشيخ ربيع -أصلحه الله-!

وهو الذي وثق هشام بن الغاز، وكان أول كتاب أحال عليه من كتب من اعتمد توثيقهم له من الأئمة: كتاب "الطبقات" لابن سعد!! حيث قال الشيخ ربيع -أصلحه الله- بعد أن وثق هشام: **(انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (7/ 468) ..)** اهـ

وقد اعتمد الشيخ ربيع -وفقه الله- توثيق الإمام ابن سعد في كثير من المواضع من كتبه، نكتفي بذكر خمسة منها؛ فمن ذلك:

1- قوله في "التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل" (ص 181 / شاملة) : (ثم ساقه من طريق سعيد بن أبي هلال : **وثقه ابن سعد**، والعجلي، وأبو حاتم، وابن خزيمة، والدارقطني، وابن حبان، وآخرون..). اهـ

2- في ترجمة محمد بن عجلان "في تحقيق" كتاب المدخل للحاكم" (من عيب على مسلم إخراج حديثه والإجابة عنه/ الشاملة) حيث قال في الحاشية : (وقد **وثقه** ابن عيينة ... **وابن سعد**). اهـ

3- قوله في نفس الباب تعقياً على الإمام الحاكم عند قوله: (..ولسنا نرضى لأبي الزبير هذا القول ، فإنه في الصدق والإتقان فوق محمد بن عباد بدرجات).

فقال الشيخ ربيع في الحاشية: (رحم الله الحاكم لقد بالغ في هذا الكلام؛ فإن محمد بن عباد قد روى له الجماعة، وقد **وثقه** ابن معين وأبو زرعة **وابن سعد**...). اهـ

4- وكذلك في ترجمة حميد بن هلال من نفس الباب (برقم 85).

5- وفي ترجمة عبد الواحد بن زياد (برقم 98).

ولو أننا نسوق اعتماد أئمة الشأن كالحافظ ابن حجر، والإمام الألباني، والإمام الوادعي -رحمهم الله- لتوثيق ابن سعد في حال التفرد بالتوثيق، أو المتابعة، لطال بنا المقام.

وكلام أئمة الجرح والتعديل في بيان مكانة الإمام ابن سعد الرفيعة في هذا الميدان لا يخفى على الشيخ ربيع :

فهذا الإمام الذهبي رحمه الله -الذي قال فيه الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر شرح نخبة الفكر": (وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال)- يقول في كلام الإمام ابن سعد في الجرح والتعديل: (وكذا **تكلم في الجرح والتعديل** محمد بن سعد كاتب

الواقدي في "طبقاته" **بكلام جيد مقبول**.) اهـ انظر: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل".

ونقله مقرا له أهل هذا الشأن في كتب هي من أجل ما كُتب في هذا الفن:
كالعلامة الزركشي في كتابه "النكت على ابن الصلاح" (3/ 438-442 ط أضواء السلف).

والعلامة السخاوي في كتابه "فتح المغيث" (3-452 ط الكتب العلمية).
وقال الذهبي أيضا في "سير أعلام النبلاء" (10/ 665 ط الرسالة): (وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي "الطَّبَقَاتِ"، خَضَعَ لِعِلْمِهِ). اهـ
وقال الخطيب البغدادي (5/ 321 ط الكتب العلمية): (وكان من أهل الفضل والعلم، وصنف كتابا كبيرا في طبقات الصحابة والتابعين والخالفين إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن). اهـ

ويقول الإمام الوادعي -رحمه الله- في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (ص 41) معتمدا تعديل الإمام ابن سعد: (وأما على بن المديني فقد قال إن هياجا مجهول كما في "تهذيب التهذيب"، ولكن إذا قد عرف ابن سعد؛ فلا يضره أن حكم عليه ابن المديني بالجهالة، والله أعلم). اهـ

ناهيك عن اعتماد أهل هذا الشأن ممن كتب في تراجم الرجال جرحا وتعديلا، على كلام ابن سعد ونقلهم لكلامه، كالملزي في "تهذيب الكمال"، والذهبي في "السير"، و"الميزان" وغيرها، والحافظ في "تهذيبه"، وغيرهم كثير.

وما ذكر من تساهل ابن سعد في التوثيق وتقليد شيخ الواقدي في الجرح؛ فمحلله حيث تدل الأدلة على ذلك، أما إذا توبع على توثيقه -كما هو الحال هنا- فلا وجه لذلك.

* أما قوله: (تاسعا- قال العنابي في (ص 9):

”6- الإمام محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي -رحمه الله-:

قال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي في هشام بن الغاز: ثقة. كما في "تأريخ بغداد" (44/ 14).”

أقول: وأما محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي فتحة حافظ إلا أن الذي روى عنه هذا التوثيق لهشام وهو الحسين بن إدريس الأنصاري مشكوك في أمره.

فقد أورد ترجمته ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (47/3) فقال:

"الحسين بن إدريس الأنصاري المعروف بابن خرم الهروي، روى عن خالد بن الهياج بن بسطام كتب إلي بجزء من حديثه عن خالد بن الهياج بن بسطام فأول حديث منه باطل وحديث الثاني باطل وحديث الثالث ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد فقال لي أحلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل.

وكذا هو عندي، فلا أدري منه أو من خالد بن هياج بن بسطام."

أقول: لقد ساق ابن أبي حاتم هذا الكلام في ترجمة هذا الرجل ولم يوثقه، ولم ينقل عن أحد توثيقه، بل ساق في ترجمته ثلاثة أحاديث باطلة، وصرح بالشك فيمن هو المتهم أهو الحسين بن إدريس أم من شيخه خالد بن الهياج، وبناء على هذا فلا يعتد بهذا التوثيق من محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي). اهـ.

أقول :

عفا الله عن الشيخ ربيع! في هدمه لهذا النقل وعدم اعتداده بقول هذا الإمام، وتضعيفه للناقل عنه: **الإمام السني الثقة الحافظ المكثر الحسين بن إدريس!**

ومن له من طلاب هذا العلم اطلاع على كتب التراجم وبالأخص "تاريخ بغداد"، يعلم من هو الحسين بن إدريس المكثر المختص في نقل أقوال الإمام أبي داود، والإمام محمد بن عبد الله بن عمار!

فإذا كان هذا لا يخفى على طلاب العلم المعنيين بهذا الفن؛ فكيف يخفى -مع وضوحه- على الشيخ ربيع، وهو الذي يدعي السبر والتتبع؟!

وهذا دليل آخر على بعد الشيخ ربيع عن إدراك هذا الشأن!

وأنه ينتقي بعض ما ينقل من أقوال الأئمة التي يراها تدعم قوله، ويترك غيرها مما هو عليه!

فهذا الإمام الذهبي رحمه الله في "السير" (27 / 119) : (الحسين بن إدريس بن مبارك بن الهيثم الأنصاري **الإمام، المحدث، الثقة، الرحال**، أبو علي الأنصاري الهروي، كان صاحب حديث وفهم.

حدث عن: سعيد بن منصور، وخالد بن هياج، وداود بن رشيد، وهشام بن عمار، وسويد بن سعيد، ومحمد بن عبد الله بن عمار، وعثمان بن أبي شيبة، وطبقتهم.

حدث عنه: بشر بن محمد المزني، ومنصور بن العباس، وأبو حاتم بن حبان، وأبو بكر النقاش المفسر، ومحمد بن عبد الله بن خميرويه، والهرويون.

وله تاريخ كبير وتصانيف.

وثقه الدارقطني، وقال أبو الوليد الباجي: **لا بأس به**. اهـ.

وقال السمعاني في "الأنساب" (5/637)، وقبله ابن حبان في "الثقات" (8/193) قالوا: **(كان ركناً من أركان السنة في بلده)**. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: (وأما هذا فروى عن عثمان ابن أبي شيبة وداود بن رشيد ومحمد بن عمار الموصلي وله عنه أسئلة... وقال ابن ماکولا: **كان من الحفاظ الكثيرين**). اهـ من "لسان الميزان" (2/272).

أما ما نقله الشيخ ربيع محتجا به على تضعيفه من كتاب ابن أبي حاتم؛ فإنه يدل أيضا على بُعده -للأسف!- عن السبر والتتبع الذي يدّعيه! أما أهل الاستقراء والسبر حقيقة:

- كالإمام الذهبي فيقول في حجة الشيخ ربيع بعد نقله توثق الحسين: (قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: يعرف بابن خرم، كتب إلي بجزء من حديثه، عن خالد بن هياج بن بسطام، فيه بواطيل، فلا أدري: البلاء منه، أو من خالد؟

قلت: **بل من خالد**، فإنه ذو مناكير، عن أبيه، **وأما الحسين فتقة حافظ**). اهـ.

- وسبقه إلى ذلك الحافظ ابن عساكر في تاريخه (14/43): (البلاء في هذه الأحاديث المذكورة **من خالد بلا شك**). اهـ.

- ونقل الحافظ ابن حجر كلام ابن عساكر في "لسان الميزان" (2/272) ولم يتعقبه.

فالله الله في الإنصاف يا شيخ!

ونقول إحسانا للظن بالشيخ ربيع: لعله لما رأى هذا النقل في كتاب "الجرح والتعديل" يخدمه (تعجل!) في نقله؛ فلم يكن التوفيق حليفه، أو أنه تلقّن ذلك عن بعض مساعديه من أهل (الصدق والبر!) والله المستعان.

* أما ما ذكره الشيخ ربيع -وفقه الله- متعقبا به ما نقلته من توثيق صدقة بن خالد الدمشقي لهشام بن الغاز.

فإن توثيق صدقة بن خالد لهشام بن الغاز معتمد لأمر:

1- أن الإمام أحمد بن حنبل قال فيه: ثقة مأمون. "سؤالاته" (511).

2- أنه ممن نقل الأئمة جرحه وتعديله في كتبهم واعتمدوا نقل توثيقه عن ابن الغاز؛ فهذا الإمام المزي -على سبيل المثال- ينقل عنه في عدة تراجم في "تهذيب الكمال" (98/8)، و (497-498/10)، و (260/30)، وهذا الأخير هو الموضع الذي وثق فيه ابن الغاز.

3- أنه بلديّ هشام بن الغاز وأعرف به من غيره.

4- أنه روى عن هشام بن الغاز وباشر سماع حديثه.

فمجموع هذه الأمور يبين بأن توثيقه لابن الغاز معتمد، وأنه كان مبنياً عن دراية بحال حفظه وإتقانه.

* أما قول الشيخ ربيع -وفقه الله-: ("9- الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-:

...أقول: إن الحافظ لم يجمع بين الأقوال، ولو جمع بينها لما قال في هشام إنه ثقة، بل كان سيقول كما قال الذهبي: صدوق). اهـ.

فإنه رجم بالغيب!! (أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا)، (أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى)؟!!

وطعن في مصداقية الحافظ ابن حجر القائل في مقدمة كتابه "التقريب" ذاكرا طريقته في الحكم على الراوي عنده: (أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به: بأخص عبارة، وأخلص إشارة). اهـ.

ولو أتينا ننقل كلام أهل العلم في تقرير ذلك لطال بنا المقام..

والشيخ ربيع -وفقه الله- نفسه (!) اعتبر توثيق الحافظ ابن حجر لهشام بن الغاز، واعتمده في تحقيقه على كتاب "المدخل إلى الصحيح للحاكم" (3/333 ط مكتبة الفرقان) تحت رقم (2194) حيث قال -عفا الله عنه-: (الجرشي: بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة، الدمشقي، نزيل بغداد، ثقة من كبار السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة/ خت 4. التقريب (2/320)). اهـ.

فاتق الله يا شيخ ربيع! واعلم أن الأمر دين، وتجرد عن الهوى فإنه يحجب الحق عن الأبصار، والله المستعان.

ثم إن من المؤسف! أن الشيخ ربيعا-وفقه الله- أخفى من توثيق الأئمة وأهل الشأن هشام بن الغاز مما ذكرناه له في (بيان الغلط...)، ولم يذكر هنا جوابا عليه، ولا أي دليل على ما ادّعه وألصقه بهم من التقليد!، وهم :

1 - الحافظ ابن حبان البستي - رحمه الله -:

حيث قال في "مشاهير علماء الأمصار" (1 / 183) : (من خيار الشاميين ومتقنيهم). وقد مر بأن ابن حبان إذا نص على إتقان الراوي في جانب ضبطه-كما هو الحال هنا- اعتبر بقوله، كما ذكر ذلك العلامة المعلمي -رحمه الله- وبين بأن ذلك منه: (لا تَقَلُّ عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم) "التنكيل" (2 / 151-152). وأيده على ذلك الإمام الألباني -رحمه الله- في حاشيته على "التنكيل".

وهذا اللفظ من ابن حبان يدل على سبر وتتبع لمرويات ابن الغاز، وهو واضح في نقض ما ادّعه الشيخ ربيع من دعوى التقليد!

2 - الحافظ ابن عساكر - رحمه الله -:

حيث قال في ترجمته -كما في "مختصر تاريخ دمشق" - : (كان هشام ثقة، صالح الحديث، من خيار الناس). اهـ

وابن عساكر من أعرف الناس بأهل الشام، ومنهم ابن الغاز، وقد ألف هذا التاريخ في رجال العلم والرواية من أهل الشام ومن نزل بها، وأقواله فيه معتمدة، وهو أعرف بأهل الشام من غيره، وقد وثق هشام بن الغاز.

3 - الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي - رحمه الله -:

حيث قال في "توضيح المشتبه" (6 / 220) : (وكان على بيت المال لأبي جعفر المنصور ثقة عابدا من خيار الناس).

وابن ناصر الدين دمشقي كابن الغاز، وقد وثق ببلديه وهو -وإن تأخر- عارف بأخبار بلديه.

4 - **عبد الحي بن أحمد العسكري الدمشقي**، المشهور بـ **ابن العباد** -رحمه الله-:

حيث قال في "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (1/ 230): (وكان من ثقات الشاميين وعلمائهم). اهـ

وابن العباد دمشقي أيضاً، وقد وثق ببلديه، وهو -وإن تأخر- عارف بأخبار بلديه.

5 - **العلامة عبد المحسن العباد** -حفظه الله-:

حيث وثقه في شرحه على "سنن أبي داود" في ثلاثة مواضع:

يقول العلامة عبد المحسن العباد في كل منها: (هشام بن الغاز ثقة، أخرج له البخاري تعليقاً، وأصحاب السنن). اهـ انظر المفرغ من شرحه: (10/ 190)، (23/ 64)، (29/ 36) بترقيم الشاملة.

فكل هؤلاء لم يحسب لهم الشيخ ربيع أي حساب، ولا يعدون عنده أن يكونوا مقلدة، لا عبرة بتوثيقهم، والله المستعان.

*** **

أما قول الشيخ ربيع -وفقه الله هداة-: **(وأقول للعنابي: إن الذي يقوي بحثك ويظهر غلطي أن تثبت أن الصحابة أنكروا هذا الأذان على عثمان -رضي الله عنه-).** اهـ

ثبت ذلك عن الصحابي الجليل عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- بإسناد صحيح، ولم نعلم أحداً من أئمة الحديث ضعف هذا الأثر، حتى جاءت هذه الفتنة، وتأثر بأصحابها الشيخ ربيع -وفقه الله- وكان من ثمار ذلك تضعيف الأثر، وإنكار ما كان يعرفه من توثيق ابن الغاز، والله المستعان.

وقوله: **(وأن التابعين وأئمة الإسلام أخذوا بأثر هشام هذا، وصرحوا بأن الأذان العثماني بدعة ضلالة، هذا الذي يقوي بحثك).** اهـ

ثبت ذلك عن الإمام الفقيه نافع مولى ابن عمر، حيث سأله تلميذه هشام بن الغاز عن الآذان الأول-ولم يسأله عن قول غيره فيه-؛ فأفتاه بقول ابن عمر رضي الله عنهما بأنه: بدعة... انظر: (بيان الغلط...).

وأنكر الآذان غيره من الأئمة.

ولا يشترط إجماع أئمة الإسلام كلهم في كل مسألة حكم بخطئها أو بدعيتها، واشترطه بدعة عصرية خلفية!!

ومن ذهب إلى الحكم على الآذان الأول بأنه بدعة:

1- الإمام المجتهد الصنعاني رحمه الله.

2- الإمام المجدد مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله.

3- الإمام المباركفوري رحمه الله.

4- العلامة يحيى بن علي الحجوري-حفظه الله- خليفة الإمام الوادعي على القلعة السلفية دار الحديث بدماج حرسها الله من حسد الحاسدين وكيد الكائدين.

وأما قوله: **(أما وأنت صفر اليدين من هذين الأمرين فأنت صاحب الغلط، ولو ملأت مجلدات بالكلام).** اهـ

فأقول: رمتني بدائها وانسلت...!

وقوله: **(وأنصحك يا ولدي بالتواضع والإنصاف والإخلاص لله).** اهـ

جزاك الله خيرا على نصحك، وكم نحن -جميعا- بحاجة إلى تذكير دائم بهذه الأمور العظيمة.

وما أحوجك يا شيخ-للأسف!- إلى أن تتواضع إلى الحق الذي بذلناه لك -نصحا والله- بالبعد عن المحاماة عن أصحاب الحزبية الجديدة، وغيرهم من المفتونين الذين أوقفك أهل السنة الشرفاء على زيغهم وضلالهم؛ فلم نر منك تواضعا وإنصافا!

وقوله: **(والجد في طلب العلم ومعرفة منهج السلف في الجرح والتعديل).** اهـ

وهذا ما نحن عليه سائرون -بإذن الله- على حسب استطاعتنا، وما تركنا أقاربنا وأحبابنا وأوطاننا عدة سنين، ورحلنا إلى طلب العلم بقلعة السنة بدماج، وتحملنا

الصعاب في سبيل ذلك، إلا من أجل الجد في طلب العلم وتحصيله، والتفقه في منهج السلف في الجرح والتعديل وغيره عند أهله؛ فنسأل الله أن يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم.

ولي - والله الحمد - اعتناء بالجرح والتعديل وعلم العلل والبحث فيه، وقد درّست - بعد تلقّ دأم سنوات - كتاب "ضوابط الجرح والتعديل" عدّة مرات، و"معرفة علوم الحديث لابن الصلاح"، و"الباعث الحثيث" لابن كثير، بدار الحديث بدماج. وطبقت ذلك عمليا في ممارستي للتحقيق والتخريج، ومن ذلك تحقيقنا على "كشف الأستار عن زوائد الإمام البزار" وقد قطعنا فيه شوطا كبيرا، يسر الله إتمامه.

وقوله: **(وَأَنْ تَدْعَ الْعَجَلَةَ فِي الرَّدَدِ)**. اهـ

وهذه نصيحة نقدمها إلى الوالد الشيخ ربيع - وفقه الله - نرجو أن تجد منه قبولا، مع انشراح صدر:

اعلم - وفقك الله - أن بيان الخطأ والباطل والتحذير منه أول ظهوره حتى لا يستشري ويتمكن من نفوس الناس: من تمام الحكمة، وهو منهج نبوي سلفي أصيل، سلكه الصحابة والأئمة من بعدهم، وينبغي لكل سلفي ناصح أن يتحلّى به فضلا عن طلبة العلم والعلماء، والتأني مطلوب في كل شيء، إلا في عمل الآخرة، فالواجب المسارعة والمسابقة فيه، وقد حث الله تعالى في كتابه الكريم في عدّة آيات على المسارعة إلى فعل الخير، ومن أعظم ما يُتسابق ويُسارع إليه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

قال تعالى: ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقال: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقال: ﴿ أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١٣٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [آل عمران: ١١٣ - ١١٤].

وقال تعالى مخبرا عن نبيه موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ﴾ [طه: ٨٤].

وعن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «التؤدة في كل شيء خير إلا في عمل الآخرة» أخرجه أبو داود. وصححه الإمام الألباني في «السلسلة الصحيحة» (403 / 4).

قال الإمام ابن باز رحمه الله تعالى: (القاعدة الكليّة: أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإذا وُجد من يجهل الحق وجب أن يُعلّم مَنْ يعلم الحق، ولا يجوز تأخيره من أجل مراعاة خاطرة فلان..)⁽⁷⁾

ومعلوم ما في التأخر عن إنكار المنكرات وبيانها للناس من مضار وآفات، والبدع والمنكرات إذا لم تعالج أول ظهورها تمكّنت من قلوب الناس، وعُسّر على المصلح استدراك ضحاياها.

ويدل على ذلك ما أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيذان ».

إذ أن قوله: (فليغيره) أمر يقتضي الفورية، لا اقترانه بـ (الفاء) الدالة على عدم التراخي. والعلماء مجمعون - لهذا المعنى - على وجوب الفورية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال الإمام القرافي رحمه الله: (قال العلماء: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الفور إجماعاً..) «الفروق» (4 / 1400) [ط-دار السلام].

وشيخنا يحيى بن علي الحجوري - حفظه الله - وطلابه بدار الحديث بدماج، وغيرهم من أهل السنة الناصحين، على هذا المنهج القويم يسرون، فما إن تظهر قرون البدع والمنكرات إلا وتجدهم من أوّل من يبادر إلى محاربتها ودحضها بالدليل الأبلج، ومواقفهم في ذلك محمودة، وما فتنة أبي الحسن المصري، والبكري، وفالح الحربي، وابن مرعي، وكتاب "الإبانة"، وفركوس.. عنك ببعيد.

أما المثبطون والمخذّلون، فما إن يرمي ناصح بنبلة لقمع الباطل ورده إلا وتجدهم ساعين إلى إيقافه! فيقولون: فلان متسرّع!

قال العلامة صالح الفوزان: (هذه أمانة حملها الله العلماء، فلا يجوز السكوت عن أمثال هؤلاء، لكن مع الأسف لو يأتي عالم يرد على أمثال هؤلاء قالوا: هذا متسرّع... إلى غير ذلك من الوسائس، فهذا لا يخلّ أهل العلم أن يبينوا للناس شر دعاة الضلال، لا يخذّلهم) «إتحاف القاري» (1 / 115).

(7) من رسالة «صور مضيئة من جهود الإمام عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في الرد على المخالف» (ص 68-69).

ثم إن مراعاة المصالح والمفاسد أمر مطلوب وخاصة في شأن الدعوة، لكن كثيرا من الناس اتخذ من ذلك سلما لرد الحق، ورد نصيح الناصحين من أهل السنة الذين كرسوا أنفسهم للذب عن السنة وهذا المنهج السلفي القويم.

والمنكر عندهم هو ما أنكروا، والمعروف ما عرفوا! ومن تابعهم وطأطأ الرأس فهو (الصادق البار!)، ومن لا فهو (الغالي غلوا لا نظير له!).

وكثيرا ما نذكر كلام الإمام ابن الوزير -رحمه الله-: (ولو أن العلماء رضي الله عنهم تركوا الذب عن الحق خوفاً من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيراً وخافوا حقيراً) «العواصم والقواصم» (1/223).

وهنا موقف عظيم، وتأصيل سلفي بديع، من العلامة النجمي -رحمه الله-، نقض فيه ما نسمعه كثيرا من تقرير منهجية لم يكن عليها السلف -رضوان الله عليهم- وأن المخالف يصبر عليه حتى يعامل بما تقتضيه الشريعة بحسب مخالفته: سبع سنين، أو عشر سنين...!

حيث أرسل إليه الحزبي أبو الحسن المصري رسالة -كما في «التنبية الوفي على مخالفات أبي الحسن المأربي» ضمن «الفتاوى الجليلة» (2/237-239)- ومما جاء فيها: (إن هذا الحكم منك أيها الشيخ بعيد عن أصول المنهج السلفي ولم تسلم فيه من التسرع...). اهـ.

فأجابه العلامة النجمي بكلام رصين، فأصغ له -أيها القارئ- سمعك!:

(أولاً: أسألك على أصول المنهج السلفي في الحكم على المبتدع ببدعته وهجره والتحذير منه، ما هي هذه الأصول؟ ما عددها؟ ومن هو الذي قال بها من السلف؟...)

ثانياً: سأوجد الآن من أقوال الصحابة ومن بعدهم من السلف، ما يدل على أنهم يحكمون على العاصي والمستخف بأوامر الشرع والمبتدع يحكمون عليه أول ما يظهر منه الاستخفاف أو البدع أو المعارضة للشرع بما تقتضيه؛ من سب، وتوبيخ، أو لوم، وإعلان هجر [ثم ذكر قصة عبدالله بن عمر رضي الله عنه في «صحيح مسلم» مع ابن له حين اعترض على حديث النبي ﷺ في نهيه عن منع النساء المساجد فقال: والله لنمنعهن، فسبه ابن عمر سباً سيئاً، قال الراوي عنه: ما سمعته سبه مثله قط.

وهكذا قصة عبدالله بن مغفل في «الصحيحين» مع الذي رآه يخذف فأخبره بنهي النبي ﷺ عن ذلك فلما أعاد قال له: لا أكلمك كذا وكذا، وبنحوه قصة لأبي بكره عند أحمد.

وهكذا لما قيل للإمام أحمد إن ابن أبي قتيلة يقول عن أهل الحديث أنهم قوم لا خير فيهم فجعل ينفض ثوبه ويقول: زنديق زنديق، وهكذا لما قرئ عليه بعض ما كتبه الكرابيسي في كتاب «المدلسين» قال: هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به حذروا عن هذا، كما في «شرح علل الترمذي» (2/806)، قال الشيخ النجمي بعد ذلك: [أفترى أن هؤلاء الصحابة وهؤلاء الأئمة قد تسرعوا في الحكم؟! أم أن الحق معهم والخطأ عند من خالفهم؟! وأنا والحمد لله لم أتسرع في الحكم عليك ولقد تريت حوالي سبعة أشهر بل تزيد و كنت في أول الأمر أقول لا نريد أن نخسر أخا سلفياً ناقشوه بالتي هي أحسن... وبعد هذا تراني تسرعت في الحكم عليك بأنك مبتدع؟ فإن قلت: نعم! بعد سبر هذه الحقائق فأنت مبطل وقد قال النبي ﷺ: «إن ما أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان». اهـ
والله الموفق.

وأما قولكم -وفقكم الله-: **(والتحامل على من عرف منهج السلف وسار عليه قبل أن تولد بسنين وسنين)**. اهـ

فهل من يرد على أوهامكم ويبيّن أغلاطكم بالأدلة والبراهين متحامل؟!
وقد كانت مناقشتي لغلطكم -والفضل لله وحده- مناقشة علمية، ونقداً شرعياً أردت به الأجر من الله، ويعلم الله أني لم أسئ الأدب في ردّي عليكم، وتحريت جانب الأدب معكم، وقد شهد المنصفون بذلك.

والنقد الشرعي لا يُغضب أحداً من أهل السنة -حقاً- ومن كره ذلك فلا حجة في كراهته كما قال الإمام ابن رجب وغيره من الأئمة.

وأنتم القائلون: (ما نغضب من النقد أبداً والله نفرح، ... والله ما نخاف من النقد لأننا لسنا معصومين وأستغفر الله العظيم، من نحن حتى نقول: لسنا بمعصومين؟ هذا يقال للصحابة والأئمة الكبار أما نحن -والعياذ بالله- فالزلل والأخطاء الكبيرة متوقعة منا) "النقد منهج شرعي".

واعلم أن الحق أعظم عندنا -والله- وأحق بالاتباع، والله تعالى لم يجعل الحق منوطا بكبر سن، أو كثرة علم.

قال تعالى: (اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) [الأعراف: 3].

وأهل السنة إنما يعظم قدر المرء ومهابته في صدورهم بقدر تمسكه بالحق، ونصرته لأهله، وانقياده وإنصافه، وبُعدِه في أقواله وأعماله عن نصره الباطل وأهله الموقع في التناقض والاضطراب في الأقوال والأعمال!!

فإذا جانب هذا السبيل؛ فبقدر مجانبته يسقط تعظيم الناس له، وتسقط مهابته من صدور المؤمنين، بقدر مجانبته..

ثم أقول: هل كوني في سن أحفادك-أطال الله عمرك في نصره السنة وأهلها- يجعلني أترك نصحك ونصح من يكبرني؟! وهل هذا عذر به الله يعذرنني؟!

أين أنت يا شيخ من تواضع السلف للحق؟!

أليس بيان أخطاء أفراد أهل السنة من العلماء أو من طلبة العلم بالحجة والدليل أخذاً بأيديهم إلى الحق أمر واجب، والسكوت عنه خيانة وترك للنصح لهم، مع الرفق مع من يستحق الرفق وهذا هو الأصل، والتخشين مع من يستحق التخشين، كل بحسبه وضوابطه.

وهكذا جرح من يستحق الجرح ممن عاند ورد الحق وانحرف.

وأن كل ذلك من التعاون على الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام بواجب النصح، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢] ، وقال: ﴿وَالْعَصْرِ ① إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ② إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣] ، وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١] ، وقد امتدح الله هذه الأمة وجعلها خير الأمم بسبب قيامها بهذا الواجب العظيم فقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم ربما أنكر أصغرهم على أكبرهم إذا رأوا مخالفة للدليل.

ففي «الصحيحين» عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ أَبَا مُوسَى اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا، فَكَأَنَّهُ وَجَدَهُ مَشْغُولًا فَرَجَعَ فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ تَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ائْذَنُوا لَهُ، فَدُعِيَ لَهُ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: إِنَّا كُنَّا نُؤَمِّرُ بِهَذَا، قَالَ: لَتُقِيمَنَّ عَلَى هَذَا بَيْتَةٌ أَوْ لَأَفْعَلَنَّ، فَخَرَجَ فَاَنْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالُوا: لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا. فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ فَقَالَ: كُنَّا نُؤَمِّرُ بِهَذَا، فَقَالَ عُمَرُ: خَفِيَ عَلَيَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَلْهَانِي عَنْهُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ».

وعلى هذا سار سلفنا من بعدهم.

قال الإمام ابن رجب رحمه الله تعالى وهو يحكي طريقة السلف الصالح رضوان الله عليهم: (وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردوها أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد.. وسواء كان الذي يبين خطأه صغيرا أو كبيرا..). اهـ «الفرق بين النصيحة والتعير».

وقال رحمه الله تعالى أيضا: (..فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم، يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيرا، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم) «الفرق بين النصيحة والتعير».

وقال رحمه الله: (وكذلك المشايخ والعارفون كانوا يوصون بقبول الحق من كل من قال الحق صغيرا كان أو كبيرا وينقادون له) «الحكم الجدير بالإذاعة» (ص 126).

ولم يحملهم على ذلك إلا النصح للدين، وعلى هذا قام الدين خير القيام، قال النبي ﷺ: «الدين النصيحة، قالوا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم» أخرجه مسلم من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

ومما استفدناه من كلامكم، قولكم عند أن سئلتهم: وإن كان المخالف للمنهج السلفي كبيرا في السن وله سبق في العلم، والمنتقد له أصغر منه سنا ولكن تبينت له الحجة وقال بها، هل عليه ملامة؟

فأجبتهم: (نعم، ينصح هذا الكبير بأدب، وإذا كان يدعو إلى الضلال يحذر منه، يعني الأخذ والدعوة إلى الحق وإنقاذ الخلق من الباطل والضلال، الحق أكبر من هذا الإنسان، وعمرُ الحق هذا منذ خلق آدم إلى اليوم، وعمر الحق هذا آلاف السنين، فكم عمر هذا الإنسان الذي يضيع الحق أو يمتنع من الأخذ به..) «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى» (14/ 268-269).

وقلتم كما في «أجوبته على أسئلة أبي ربيعة المنهجية» ص (16-20) : (باب النقد للألباني ولأمثاله مفتوح -والله- ولا يغضب من ذلك لا الألباني ولا أمثاله من حملة السنة، النقد المؤدب الذي يحترم العلماء وليس له هدف إلا بيان الحق، فهذا بدأ من عهد الصحابة ولا ينتهي... وارجعوا إلى كتاب الحافظ ابن رجب رحمه الله «الفرق بين النصيحة والتعير» إذ تكلم وبين فقال: بيان الهدى وبيان الحق لا بد منه، وقد انتقد سعيد بن المسيب وابن عباس وطاووس وأصحاب ابن عباس، وانتقدوا وانتقدوا، وما قال أحد: إن هذا طعن، ما يقول بهذا إلا أهل الأهواء فنقول: لا، لا تنتقدوا الألباني، طيب، أخطأه تنتشر باسم الدين!، وإلا أخطاء ابن باز، ولا أخطاء ابن تيمية وإلا أخطاء أي واحد!!

أي خطأ يجب أن يبين للناس أن هذا خطأ، مهما علت منزلة هذا الشخص الذي صدر منه هذا الخطأ، لأننا كما قلنا غير مرة بأن خطأه يُنسب إلى دين الله... فالشاهد أن النقد لأهل العلم ومن أهل العلم ينتقد بعضهم بعضاً، ويبينون للناس الخطأ تحاشياً من نسبة هذا الخطأ إلى دين الله عز وجل هذا واجب ولا نقول جائز، بل واجب أن تبينوا للناس الحق وتميزوا بين الحق والباطل ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ ، ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ ، فالنقد من باب إنكار المنكر، فنقد الأشخاص السلفيين الكبار إذا أخطئوا، وبيان خطئهم هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن باب البيان الذي أوجبه الله، ومن باب النصيحة التي أوجبها الله وحتمها علينا... ونقد الأخطاء ونقد البدع مع التصريح باحترام أهل السنة وإثبات أن للمجتهد إذا أصاب له أجرين، وإذا أخطأ فله أجر واحد، هذا ما ندين الله به في نقد أهل السنة وليس كذلك أهل البدع). اهـ

وقوله: **(والصواب والبراهين معه..)**. اهـ

كان ذلك قبل أن تنحازوا إلى أصحاب الحزبية الجديدة، وتركبوا الصعب والذلول في سبيل نصرتهم على أهل السنة الشرفاء بقلعة السنة بدماج. ثم لما تنكرتم لهذا الخير: أنكرتم ما كنتم تعرفون، وعرفتم ما كنتم تنكرون، وما بيناه في هذا المقال دليل على ذلك، والحمد لله.

(أصل عظيم فتدبره...)

وأما دعوى الشيخ ربيع -وفقه الله- التي وافق عليها عرفات (البرمكي!) : أن إطلاق لفظ البدعة على الآذان الأول، يتضمن أو يلزم منه أن يحكم بالبدعة على الخليفة عثمان -رضي الله عنه- وبالطعن في الصحابة!

فإن هذا بعيد عما قرر أهل العلم من التأصيل الصحيح في الحكم على اجتهادات أفراد الصحابة -رضوان الله عليهم- وغيرهم من أئمة الدين فيما خالفوا فيه السنة واجتهدوا الاجتهاد الذي يعذر معه المخطئ، أو خفي عليهم وجه الصواب فيه...، أنهم بذلك معذورون مأجورون على اجتهادهم، وإن أطلق على مخالفتهم اسم المعصية أو البدعة؛ فنسبة ذلك إليهم يسمى خطأ وزلة لا ضلالة وبدعة.

قال الإمام الشاطبي -رحمه الله- في «الاعتصام» (1/ 247): (..أن يصح كونه مجتهداً؛ فالابتداع منه لا يقع إلا فلتة، وبالعرض لا بالذات، وإنما تسمى غلطة أو زلة؛ لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب، أي: لم يتبع هواه ولا جعله عمدته، والدليل عليه؛ أنه إذا ظهر له الحق أذعن له وأقر به). اهـ

وفرق بين حكمهم، وحكم من بلغته الحجة على خطئهم من مقلديهم، إذ الجهة منفكة؛ فلا يثبت لهم -والحال ما سبق- ما ثبت للأول لا شرعا ولا عقلا ولا عادة؛ لعدم إتيانه بموجب الأجر وتفريطه في الاتباع⁽⁸⁾...

ومن لم يراع هذا الأصل العظيم ويتدبره، خبط خبط عشواء..

وسنسوق من تقارير أهل العلم ما يبيّن المقام، ويكشف لطالب الحق ما وقع فيه أولئك من الغلط والأوهام، على من أخذ بهذا الأصل العظيم؛ فتدبر ما سيلقى على مسامعك، وافتح له آذان الإنصاف؛ فإنه شارح لما ذكرت لك..

1- قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- كما في "مجموع الفتاوى" (6/ 61): (إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول، ولهذا يبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا

(8) انظر: "إعلام الموقعين" (3/ 527-528)، "اقتضاء الصراط المستقيم"، "القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد" (ص89)، "أضواء البيان" (7/ 533، 537-538)، "رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله" (ص152-153).

أنكر ذلك، **ولا تبدع عائشة** ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتى يسمعون في قبورهم، **فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع**. اهـ

* وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في "معارج الوصول" (ص 43) :
(وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطانا" وفي الحديث الصحيح أن الله قال: "قد فعلت") اهـ

2- وقال ابن حزم - رحمه الله تعالى - في كتابه "الصادق" (ص 458) : (وفي "صحيح مسلم" عن ابن عباس قال: بلغ عمر بن الخطاب أن جابر بن سمرة باع خمرًا، فقال: قاتل الله سمرة، ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قاتل الله اليهود، حُرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها. اهـ

وسمرة مأجور في اجتهاده، ولو أن امرءاً مسلماً باع اليوم خمرًا والحجة قد قامت عليه بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعها؛ لكان عاصياً.

فهذا ومثله كثير جدا، فرق بين ما أرادوا خلطه من حكم الصحابة ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين المأجورين غير المصريين ولا المقلدين، مع حكم المقلدين المصريين بعد قيام الحجة عليهم، فهذه هي الضلالة لا تلك. اهـ

3- وقال العلامة الألباني - رحمه الله - كما في "سلسلة الهدى والنور" (ش: 785/د: 42) : (لما ذكرت آنفاً من أن **وقوع العالم في البدعة لا يعني أنه مبتدع،** وأن وقوع العالم في ارتكاب المحرم أي بالقول بإباحة ما هو محرم - طبعاً اجتهداً منه هناك وهناك - لا يعني أنه ارتكب محرماً فأقول: أثر أبي هريرة هذا الذي ينص على أنه كان يقوم يوم الجمعة قبل الصلاة يعظ الناس ويذكرهم يصلح أن يكون مثلاً صالحاً لكون البدعة قد تقع من رجل عالم وليس مع ذلك هو مبتدعاً. **..نحن نقول نعم هذه بدعة؛ لأنها مخالفة للسنة** وسيأتي البيان، **لكن ما نقول أن أبا هريرة مبتدع،** ومن هنا غاب عن أذهان كثير من إخواننا أهل السنة في الديار السعودية حينما نقوموا علي قولي بأن وضع اليمنى على اليسرى في القيام الثاني بدعة، كيف أنت بتقول بدعة والشيخ الفلاني يقول هذا سنة والشيخ الفلاني!!... إذا هن مبتدعة!!، عرفتكم

الجواب الآن أنهم لا ليسوا مبتدعة، لكن هذا كان على الأقل في نقلي وفي وجهة نظري هو بدعة..). اهـ

أقول للشيخ ربيع:

فهل هذا الكلام من شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام الألباني -رحمهما الله- يلزم منه أو يتضمن الطعن في الصحابين الجليلين عائشة وأبي هريرة -رضي الله عنهما- وتبديعهما
!؟

*** * ***

(خطأ دعوى الإجماع)!

أما ما نقله الشيخ ربيع من دعوى إجماع الصحابة على سنية الأذان الأول؛ فهي منقوضة بما ثبت عن الإمام الفقيه الصحابي الجليل عبد بن عمر -رضي الله عنهما-، وغيره ممن أنكروه من السلف.

قال العلامة محمد علي الإثيوبي في "ذخير العقبي" (16/ 186-187): (قد ثبت مما سبق أن

ما زاده عثمان -رضي الله عنه- من الأذان ليس محل إجماع؛ فقد ثبت إنكاره عن ابن عمر

وغيره؛ فما اقتضاه كلام ابن المنذر -رحمه الله- من دعوى اتفاق الأمة عليه غير صحيح). اهـ

وللاستزادة راجع ما كتبه أخونا علي العفري في (العرف الشذي)، والحمد لله رب العالمين.

..... يسبح باذنه الله.